نهضة ميديا

مركز الدراسات والأبحاث بمؤسسة إخوان ويب

ملفات سياسية

العدد 1 - السنة الأولى 2012

المعونة الأمريكية

بين كامب ديفيد .. و ثورة يناير

عمار أحمد فايد

ملخص تنفيذي

بدأ برنامج المساعدات الإقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر منتصف السبعينات، كـ(حافز) للمُضي في مسار التسوية، و(بديل) عن السلاح والقمح (وبالتالي النفوذ) السوفيتي! إن المتأمل في حصاد أكثر من ثلاثة عقود -هي عمر هذا البرنامج- لا يتردد في التسليم بأنه أقرب إلى (اتفاق تعاون) عن كونه (معونات ومساعدات)؛ فما حصدته الولايات المتحدة من مكاسب اقتصادية، ومكاسب أمنية واستراتيجية – وهي الأهم- يفوق بكثير أي استفادة اقتصادية جزئية وظرفية نالتها مصر في المقابل.

لم يستهدف الجانب الإقتصادي من المعونة معالجة جذور الفقر والأمية، أو إحداث تنمية حقيقية، بل على العكس، استهدف القضاء على القطاع العام، وألزم الإقتصاد المصري معايير اقتصاد السوق، دون وجود بنية وطنية اقتصادية وصناعية قادرة على المنافسة وملتزمة بألويات التنمية في مصر، في ظل غياب الإرادة السياسية اللازمة، وهيمنة مناخ الفساد والإحتكار في العقد الأخير بشكل خاص.

أما الجانب العسكري الذي يمثل غالبية المعونة، فقد حفظ لمصر امدادا منتظماً من السلاح الأمريكي، دون الإخلال بميزان القوى المرتبط بأمن الولايات المتحدة وإسرائيل، والذي يضمن للأخيرة التفوق العسكري المطلق في الشرق الأوسط، ودون إخلال مصر بإلتزاماتها المتعلقة بالسلام والحرب على الإرهاب، وتبني الرؤى الأمريكية لقضايا المنطقة خاصة ما يتعلق (بالصراع العربي الإسرائيلي)، بالإضافة لتسهيلات لوجيستية تتعلق باستخدم الولايات المتحدة الأجواء المصرية وقناة السويس.

لم تكن الولايات المتحدة إذاً صاحبة (اليد العُليا) التي تُعطي، ولم تكن مصر صاحبة (اليد السفلى) التي تأخذ! مع ذلك استُخدمت (المعونة) كورقة ضغط وابتزاز أمريكي على نظام الرئيس المخلوع، في الوقت الذي استخدم هو مصالح الولايات المتحدة كورقة مناورة لضمان الدعم الخارجي لنظامه.

يواجه المصريون بعد ثورتهم تحديات كبيرة وآمال مشروعة، تُمثل فيها العلاقة مع الولايات المتحدة – والمعونة جزء منها- تحدياً خاصاً، يتعلق بحق المصريين في استقلال إرادتهم السياسية والإقتصادية، وتحرير قرارهم الوطني من أية ضغوط أو توازنات تنتقص من دور مصر الإقليمي، وثقلها السياسي والحضاري الذي طال انتظاره.

المحتويات

مقدمة ٤

أولاً: المعونة .... ثلاثة عقود وجدل لا ينتهي..... ٥

أ- نشأة المعونة الأمريكية وتطورها..... ٥

ب- أهم برامج المعونة الأمريكية لمصر وهيكلها..... ٨

ج- الأهمية النسبية للمعونة الأمريكية لمصر..... ١٢

ثانياً: المعونة الأمريكية .... كشف حساب..... ١٤

أ- المعونات الخارجية بين مؤيد ومعارض..... ١٤

ب- أسباب تقديم المعونة الأمريكية لمصر ومدى استفادة الولايات المتحدة منها ١٦

ج- أهم الآثار الإيجابية للمعونة الأمريكية في مصر ٢١

ثالثاً: مستقبل المعونة في مصر الثورة ٢٦

الخلاصة ٢٨

المصادر ٣١

مقدمة

منذ بدايتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والمعونات الخارجية تعتبر من الموارد الرئيسية للمشروعات التنموية في البلاد النامية. تغيرت الصورة كثيراً منذ مشروع مارشال- يونيو١٩٤٧- وصولاً إلى إعلان باريس مارس ٢٠٠٥؛ فلم تعد المعونات مجرد هبة تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة بقدر ماهي التزام من الدول والهيئات المانحة -نتج عن اهتمام وجَهد دوليين- أملاً في تقليل الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وتوفير الحد الدنى من الحياة الكريمة لشعوب العالم، أو هكذا يُراد لها أن تكون!

لا يخلو الأمر من منغصات؛ فمن جانب الدول المتلقية: تتمثل في سوء الإستخدام – أحياناً- وما يحيط بها من فساد، أما من جانب الدول المانحة: فإستخدامها ضد الدول المتلقية كورقة ضغط سياسي أو اقتصادي أو كلاهما أحياناً كثيرة هذه المرة.

مصرياً: تحتفظ المعونة الأمريكية -من بين المعونات الخارجية المقدمة لمصر- بالقدر الأكبر من إثارة الجدل والتساؤلات؛ فعلى الرغم من تلقى مصر سنوياً – من بين دول العالم – ثاني أكبر معونة أمريكية خارجية، وأن هذه المعونة يتم الإستفادة بها في بعض برامج التنمية؛ إلا أن الظرف السياسي الذي ارتبط ببداية هذا البرنامج، وطبيعة الدور الأمريكى ومصالحها السياسية والإقتصادية في المنطقة، وتأثير دور مصر الإقليمي؛ هذه الأسباب وغيرها جعلت من غير المستغرب أن يتسائل كثيرون في مصر –قبل وبعد ثورة يناير- عن أهداف تقديم معونة بهذا الحجم ومدى الاستفادة الحقيقية منها، ومدى استخدامها كورقة ضغط على النظام المصري، خاصة في مرحلة إعادة بناء النظام السياسي وتوزيع القوى فيه.

في الوقت نفسه، تتعالى أصوات داخل الولايات المتحدة نفسها بوقف أوتقليل حجم هذه المعونة. ومع التغيرات التي لحقت ببرنامج المعونة، وخطط تخفيضها التي بدأت ١٩٩٩؛ بالإضافة لرغبة المصريين بعد الثورة في بناء وطنهم بعيداً عن الهيمنة والتدخلات الخارجية، أصبح من الضروري إعادة طرح ومناقشة العديد من الأسئلة، منها:

أ- ما هي الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة لتقديم معونة بهذا الحجم لمصر؟
ب- ما هي الإستفادة التي تعود على مصر جراء هذه المعونة ؟ ومن يتحكم في توجيه نفقتها ؟
ج- ما هو تاثير برنامج المعونة الأمريكية على النشاط الإقتصادي ومؤشرات التنمية البشرية؟
د- ما هي أهم السلبيات جرّاء اعتماد مصر على هذه المعونة منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود؟
ه- هل تمثل دعوات وقف المعونة تهديدا إقتصادياً أو عسكرياً لمصر وبرامج التنمية، خاصة مع الأزمة الإقتصادية الحالية؟

في ضوء هذه التساؤلات، تهدف الدراسة تقديم تحليلاً متوازناً، ودراسة الأبعاد المحيطة ببرنامج المعونة الأمريكية لمصر، بهدف تقييم الجوانب الإيجابية والسلبية لهذا البرنامج، والجدل المصري الأمريكي حول مستقبلها، في ظل التغيرات الناتجة عن ثورة يناير.

اعتماداً على المزاوجة بين المنهجين الوصفي والتحليلي، سنتناول ظروف نشأة برنامج المعونة وتطوره، والأهمية النسبية له. هذا بجانب الإشارة إلى تأثير هذا البرنامج على النشاط الإقتصادي من الناحية الكلية فقط (Macro)، وتأثيره على بعض مؤشرات التنمية البشرية خاصة منذ بدء برنامج الإصلاح الإقتصادي عام ١٩٩٠م، وتحديد الاستفادة الفعلية من برنامج المعونة الأمريكية و تداعياته السلبية والإيجابية، ختاماً بمستقبل المعونة بعد ثورة يناير المجيدة.

أولاً: المعونة .... ثلاثة عقود وجدل لا ينتهي

انتهت الحرب العالمية الثانية، وبدأ النظام العالمي الجديد يتشكل، وعلى قمة أولوياته معالجة الآثار المدمرة التي خلّفتها الحرب على دول أوربا ؛ وم ثَم، أعلن وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال عن مبادرة خلال محاضرة له في جامعة هارفارد، أطلق عليها لاحقاً «مشروع مارشال» – ٥ يونيو ١٩٤٧ – تبنت المبادرة الدعوة إلى إعادة إعمار دول أوربا، وأعلن عزم الولايات المتحدة تقديم المساعدات، ودعا الاتحاد السوفيتي للإشتراك في هذا الجهد.[١]

أصبحت سياسة تقديم المعونات للدول النامية من مفردات النظام الإقتصادي الدولي الجديد، ولم تكن مصر بعيدة عن ذلك خاصة مع قيام ثورة يوليو وتبنيها خطط طموحة للتنمية، وبطبيعة الحال كانت الولايات المتحدة مدعوة قبل غيرها للعب دور في المنطقة من خلال دعم دولها الناشئة.

وسنعرض في هذا المبحث، تطور المعونة الأمريكية المقدمة لمصر، وأهم المحطات التي مرت بها، بالإضافة لأهم برامج هذه المعونة والتغيرات التي لحقت بها، وأخيراً أهميتها النسبية بين إجمالي المعونات التي تتلقاها مصر.

أ- نشأة المعونة الأمريكية وتطورها

تعرّف المعونة في الفكر الإقتصادي أنها (إجمالي المنح والقروض التي تقدم وفقاً لشروط ميسرة بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والرفاهية)[٢]، يضاف إالى هذا التعريف (المساعدات الفنية) – طبقاً لتعريف لجنة المساعدات الإنمائية – ويشترط أن تكون رسمية، كما يلاحظ استبعاد المعونات العسكرية من هذا التعريف.[٣]

وعند الحديث عن نشأة المعونة الأمريكية لمصر فمن الملائم تقسيم تاريخ هذه المعونة لفترتين رئيسيتين :

١- حازم الببلاوي، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر،(سلسلة عالم المعرفة) المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، ٢٠٠٠،ص:١٧- ١٨

٢- زينب عبدالعظيم، الإقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة١٩٨١-١٩٩١-رسالة دكتوراة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة ١٩٩٤، ص:١٢٧

٣- سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر (١٩٩٠- ٢٠٠٥) رسالة ماجيستير- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة، ٢٠١٠،ص:٩

الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٣:

ظلت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة تتأرجح بين هدوء وتوتر؛ فعقب قيام ثورة يوليو حرصت الولايات المتحدة على كسب ثقة النظام الجديد وبسط نفوذها في هذه المنطة الهامة خاصة مع تراجع نفوذ بريطاني طال بقاؤه. وفي إطار «الخطة الرابعة» في عهد الرئيس ترومان – تهدف إلى تقديم معونات للدول النامية- زار وفد من خبراء أمريكين مصر في ١٩٥٢، لكن مع تتابع الأحداث: (سحب الولايات المتحدة وبريطانيا تمويل مشروع السد العالي- العدوان الثلاثي على مصر- اتجاه مصر للكتلة الشرقية وصفقة الأسلحة التشيكية)، تقلبت الأجواء بين مصر والولايات المتحدة حتى وصل التوتر ذروته بقرار مجلس الشيوخ الأمريكي – يونيو١٩٦٥- بعدم بيع فائض الحاصلات الزراعية لمصر ومنع التعاون معها، ثم قطعت مصر العلاقات مع الولايات المتحدة ٦يونيو[٤]١٩٦٧.

الفترة من عام ١٩٧٣ حتى الآن:

مع انتهاء حرب أكتوبر بات من الواضح تغير المعادلة السياسية في مصر، وبدأ زمن العلاقة مع الكتلة الغربية يلوح في الأفق، أعلن الرئيس السادات سياسة الإنفتاح لتشجيع المستثمرين الأجانب بغرض تجاوز الوضع الإقتصادي بعد سنوات الحرب[٥].

أعيدت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة رسمياً في ٢٨ فبراير ١٩٧٤، وقدم بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي قرضا وضمانات بحوالي ١٠٠ مليون دولار لتمويل خط أنابيب للبترول، ثم صدر قانون المعونات الخارجية الأمريكية في أول يناير ١٩٧٥ وكان نصيب مصر منه ٢٥٠ مليون دولار من إجمالي المعونات الخارجية الأمريكية التي بلغت ٢,٦مليار دولار[٦]، إلى أن توجت هذه التحركات بإنشاء مكتب للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر عام [٧]١٩٧٥.

مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام وتأكد الإدارة الأمريكية أن مسار التسوية يتقدم كما تطمح؛ كان من الطبيعي دفع عجلة المسار الإقتصادي، فبدأ توسيع هيكل المعونة ليشمل تحويلات نقدية، وبدأ برنامج المعونة العسكري فعليا ١٩٧٩.

شهد عقد الثمانينات زيادة المعونة المقدمة لمصر، ومع التغيرات الإقليمية المتمثلة في حرب الخليج١٩٩٠، والدولية المتمثلة في انهيار الإتحاد السوفيتي، تغيرت أولويات المعونة

٤- دينا جلال ابراهيم، دور وأثار المعونة الإقتصادية الأمريكية على الإقتصاد المصري(١٩٧٥-١٩٨٣)، رسالة ماجيستير- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،القاهرة١٩٨٧ ،ص:٣-٧

٥- علي محمد علي، المساعدات الإقتصادية المدنية الخارجية لمصر أثارها على الإقتصاد المصري(١٩٩١-٢٠٠٤)، رسالة ماجيستير- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة، ٢٠٠٨،ص: ٦٧-٦٨

٦- دينا جلال ابراهيم، دور وأثار المعونة الإقتصادية الأمريكيةعلى الإقتصاد المصري(١٩٧٥-١٩٨٣)، رسالة ماجيستير- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،القاهرة١٩٨٧ ،ص٨-٩

٧- علي محمد علي، المساعدات الإقتصادية المدنية الخارجية لمصر أثارها على الإقتصاد المصري(١٩٩١-٢٠٠٤)، رسالة ماجيستير- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة، ٢٠٠٨،ص:٦٨

بالنسبة للإدارة الأمريكية وظهرت خطط خفض المعونة التي بدأ تنفيذها ١٩٩٩ لمدة عشرة سنوات بهدف تخفيضها بنسبة ٥٠٪ خلال هذه السنوات العشر مع بقاء حجم المعونة العسكرية ثابت تقريباً.[٨]

فرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر على السياسة الأمريكية أولويّات جديدة انعكست على أولويات توجيه المعونة؛ فأعلن الرئيس بوش الإبن في سبتمبر ٢٠٠٢ إستراتيجية إدارته للأمن القومي، حيث جعل (التنمية العالمية)-لأول مرة -ركيزة ثالثة للأمن القومي بجانب الدفاع والدبلوماسية[٩]. ظهر ذلك في زيادة نصيب برامج الدميقراطية والحوكمة حتى وصلت ١٦٪ من إجمالي ارتباط المعونة[١٠]، وزادت الضغوط على مصر لإجراء اصلاحات دستورية وسياسية وربط التقدم في هذه الملفات ببرنامج المعونة واستمراره أو تخفيضه، إلى أن جاءت إدارة أوباما بسياسة أقل حدة؛ حيث ظهر ذلك في ميزانية الولايات المتحدة للعام ٢٠١٠ والجزء الخاص بمصر، وأشاد بدورها في المنطقة ونص على منح مصر ١,٥٥٥ مليار دولار منها ١,٣ مليار دولار كمعونة عسكرية[١١].

ويوضح الجدول التالي تطور قيمة المعونة الأمريكية الإقتصادية المقدمة لمصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٧)، مع توضيح الفرق بين القيمة الإسمية للمعونة وقيمتها الفعلية[١٢]، ويظهر من البيانات في الجدول التراجع الذي لحق قيمة المعونة منذ العام ١٩٩٩.

السنة	المعونة الإسمية مليون دولار	سعر الصرف الرسمي جنيه/دولار	المعونة الإسمية مليون جنيه	مكمش الناتج المحلي الإجمالي	المعونة الحقيقية مليون جنيه
١٩٧٥	٨٤	٠,٣٩١	٣٣	١١	٢٩٩
١٩٧٦	٢٤٥	٠,٣٩١	٩٦	١٢	٢٩٨
١٩٧٧	٤١٨	٠,٣٩١	١٦٣	١٣	١٢٥٧
١٩٧٨	٦٢٥	٠,٣٩١	٢٤٤	١٥	١٦٢٩
١٩٧٩	٨٣٦	٠,٧	٥٨٥	١٨	٣٢٥٠
١٩٨٠	٨٦٥	٠,٧	٦٠٦	٢١	٢٨٨٣
١٩٨١	٨٢٧	٠,٧	٥٧٩	٢٢	٢٦٣٣
١٩٨٢	٧٦٨	٠,٧	٥٣٨	٢٤	٢٢٤١
١٩٨٣	٦٤٢	٠,٧	٤٤٩	٢٦	١٧٢٨
١٩٨٤	٨٥٨	٠,٧	٦٠٠	٢٨	٢١٤٤

٨ أحمد خليل الضبع، التعاون الإقتصادي واقعه وآفاقه ومستقبله، مجلة السياسة الدولية عدد ١٣٤، القاهرة، أكتوبر١٩٩٨، ص: ١٥٦

٩ كيرت تارنوف – لاري نويلز، المساعدات الخارجية: نظرة عامة تمهيدية لبرامج وسياسات الولايات المتحدة (Foreign Aid: An Introductory Overview of U.S. Programs and Policy)، تقاريرخدمة أبحاث الكونجرس، واشنطن، ١٥أبريل ٢٠٠٤، متاح على الرابط:
http://goo.gl/oBQBE

١٠ سارة الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر- سبق ذكره- ص٦٤-٦٥

١١ جريدة الشروق المصرية، المعونة الأمريكية لمصر بلا شروط في ٢٠١٠، عدد السبت ٢٠٠٩/٩/١٢، متاح على الرابط:
http://goo.gl8/qwj1

١٢ سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر، سبق ذكره

١٩٨٥	١٠٣٥	٠,٧	٧٢٤	٣١	٢٣٣٦
١٩٨٦	١٠٦٨	٠,٧	٧٤٨	٣٥	٢١٣٧
١٩٨٧	٨١٦	٠,٧	٥٧١	٤٦	١٢٤٢
١٩٨٨	٧١٢	٠,٧	٤٩٨	٥٢	٩٥٨
١٩٨٩	٨١٥	٠,٨٦٧	٧٠٧	٦٢	١١٤٠
١٩٩٠	٨٨٧	١,٥٥	١٣٧٥	٧٣	١٨٨٤
١٩٩١	٧٥٨	٣,١٣٨	٢٣٧٨	٨٤	٢٨٣١
١٩٩٢	٩٠٣	٣,٣٢٢	٣٠٠٠	١٠٠	٣٠٠٠
١٩٩٣	٧١٧	٣,٣٥٣	٢٤٠٥	١٠٨	٢٢٢٧
١٩٩٤	٥٦٣	٣,٣٨٥	١٩٠٥	١١٨	١٦١٥
١٩٩٥	٩٥٧	٣,٣٩٢	٣٢٤٧	١٣١	٢٤٧٩
١٩٩٦	٧٨٨	٣,٣٩١	٢٦٧٣	١٤٠	١٩٠٩
١٩٩٧	٧٩٨	٣,٣٨٩	٢٧٠٥	١٥٤	١٧٥٦
١٩٩٨	٨١٢	٣,٣٨٨	٢٧٥٢	١٦٠	١٧٢٠
١٩٩٩	٨٤٥	٣,٣٩٥	٢٨٧٠	١٦٢	١٧٧١
٢٠٠٠	٧٣٧	٣,٤٧٢	٢٥٦٠	١٧٠	١٥٠٦
٢٠٠١	٤٠٤	٣,٩٧٣	١٦٠٦	١٧٣	٩٢٨
٢٠٠٢	٨٨٥	٤,٦٣٢	٤١٠١	١٧٨	٢٣٠٤
٢٠٠٣	٣٩٨	٤,٧٨٣	١٩٠٤	١٩٠	١٠٠٢
٢٠٠٤	٦٤٢	٥,٨١٩	٣٧٣٧	٢١٢	١٧٦٣
٢٠٠٥	٢٢١	٥,٦٤٨	١٢٤٨	٢٢٦	٥٥٢
٢٠٠٦	٤٢٥	٥,٧٣	٢٤٣٨	٢٤٢	١٠٠٧
٢٠٠٧	٥٨٩	٥,٦١	٣٣٠٦	٢٧٣	١٢١١

جدول رقم (١) : تطور المعونة الأمريكية الإسمية والحقيقية في مصر (١٩٧٥- ٢٠٠٧)

ب- أهم برامج المعونة الأمريكية لمصر وهيكلها

تنوعت برامج المعونة الأمريكية لمصر بين معونة إقتصادية وأخرى عسكرية، كما تتنوع برامج المعونة الإقتصادية حسب إطار توجيهها وطبيعتها ما بين قروض ميسرة أو منح لا ترد.

بلغ حجم المعونة الأمريكية الإقتصادية في الثلاثين عام الأخيرة ما يزيد على ٢٨ مليار دولار أمريكي[١٣]، بالإضافة للمساعدات العسكرية التي بلغت في الفترة من ١٩٧٩إلى ١٩٩٨ حوالي ٤٠ مليار دولار بعد أن تم إلغاء ديون مصر العسكرية في أعقاب حرب الخليج[١٤]، وجدير بالذكر أن البرنامج العسكري ظل محافظاً على ثباته خلال الفترة التي شهد

---

١٣ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية . الشراكة المصرية الأمريكية « الإنجازات المشتركة خلال الخمس سنوات الماضية ٢٠٠٤-٢٠٠٩. متاح على الرابط:

http://goo.gl/Z5400

١٤ محمدقدري سعيد. أمن الشرق الأوسط في الحوار المصري الأمريكي. مجلة السياسة الدولية عدد ١٣٤.القاهرة.

خطة تقليل المعونة الإقتصادية منذ عام ١٩٩٩ لمدة عشرة سنوات[١٥]، حيث استمرت المعونة العسكرية حوالي ١،٣ مليار دولار سنوياً. وتقرر البيانات الرسمية الأمريكية[١٦] حصول مصر في الفترة من ١٩٤٨ -٢٠١٢م على إجمالي مساعدات ٧١,٦ مليار دولار، منها ١,٣ مليار دولار معونة عسكرية منذ العام ١٩٨٧ حتى الآن.

أما أهم برامج المعونة الإقتصادية، منذ بداية برنامج المعونة منتصف السبعينات، فهي:

برنامج الإستيراد السلعي:

ويهدف لتمويل استيراد معدات ومواد خام أمريكية المنشأ للقطاع العام والخاص، عن طريق قروض ميسرة ومنح لا ترد، بالإضافة للتدريب على تشغيل وصيانة هذه المعدات.

ومن القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج: هيئة السكك الحديدية وقناة السويس وهيئة الكهرباء المصرية[١٧]، وبلغت قيمته حوالي ٨ مليار دولار أمريكي أي ما يقرب من ثلث برنامج المعونة خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٨)[١٨].

برنامج القانون العام ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية:

قروض ميسرة لشراء سلع زراعية مثل القمح ودقيق القمح من الولايات المتحدة، تتحول لمنح لا ترد إذا استخدم حصيلة بيعها في التنمية القروية وتنظيم الأسرة والصحة[١٩]، بلغت حصة البرنامج حوالي ١٤٪ من إجمالي المعونة في الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٨)[٢٠].

برنامج المشروعات:

ويتمثل في مخصصات مالية يتم توجيهها لقطاعات معينة كالصناعة، الكهرباء، الصحة، التعليم، ومشاريع البنية الأساسية. ويلاحظ التزايد المستمر لهذا البرنامج في السنوات الأخيرة مع تغير أولويات المعونة تبعاً للتغيرات في أولويات الإدارة الأمريكية.

ويوضح الشكل رقم (١) توزيع حصص البرامج المختلفة للمعونة منذ عام ١٩٧٥حتى ٢٠٠٧.

---

١٥ أحمد خليل الضبع، التعاون الإقتصادي واقعه وآفاقه ومستقبله، سبق ذكره

١٦ جيرمي شارب، مصر في مرحلة انتقالية (Egypt in Transition)، تقاريرخدمة أبحاث الكونجرس، واشنطن ١٨نوفمبر ٢٠١١، متاح على الرابط:
http://goo.gl/v4YI5

١٧ دينا جلال ابراهيم، دور وأثار المعونة الإقتصادية الأمريكيةعلى الإقتصاد المصري(١٩٧٥-١٩٨٣)، رسالة ماجيستير- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،القاهرة١٩٨٧ ،ص١٥

١٨ سارة الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر(١٩٩٠- ٢٠٠٥)،القاهرة، ٢٠١٠،ص٦٧

١٩ دينا جلال ابراهيم، دور وأثار المعونة الإقتصادية الأمريكيةعلى الإقتصاد المصري(١٩٧٥-١٩٨٣)، رسالة ماجيستير- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،القاهرة١٩٨٧ ،ص١٩

٢٠ سارة الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر- سبق ذكره- ،ص٦٩

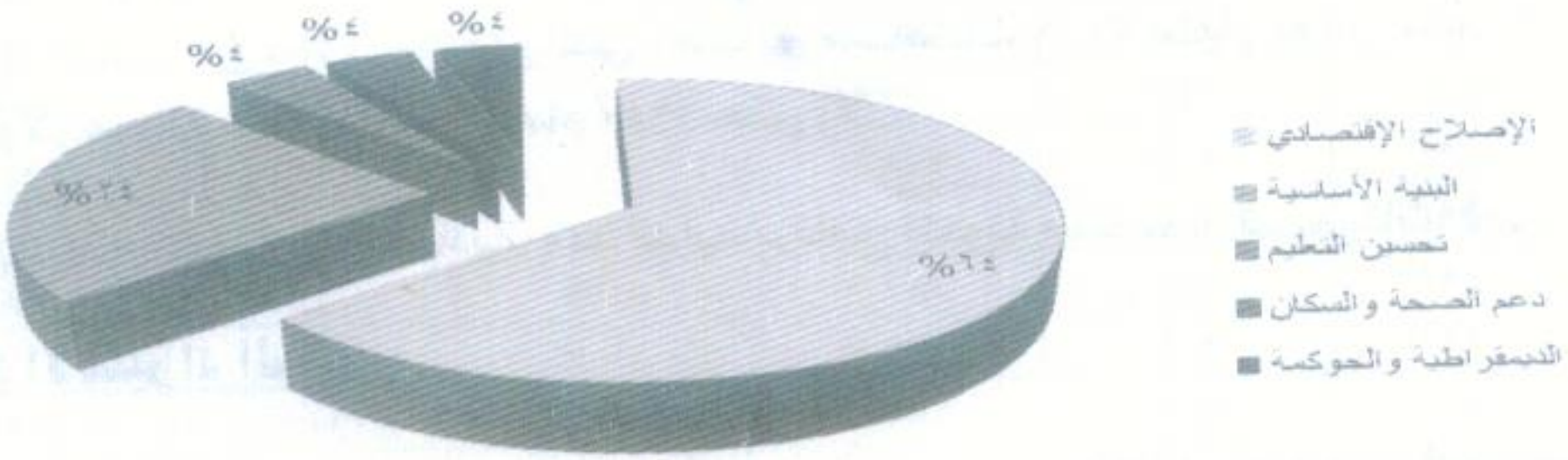

شكل رقم (١) التوزيع النسبي لأهم برامج المعونة الإقتصادية (١٩٧٥-٢٠٠٧)[٢١]

ويلاحظ من الشكل أن تقوية مناخ الإستثمار استأثر ب ١٥ مليار دولار – بما يتضمن من برنامج الإستيراد السلعي ودعم القطاع الخاص والتحويلات النقدية المباشرة.
ومن الهام هنا أن نبين أن برامج الصحة والتعليم رغم أن حصة كل منها هنا لا تتجاوز ٤٪ بما يعادل مليار دولار تقريبا، إلا أن زيادة أهميتها في المرحلة الحالية رفع من حصتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٧-٢٠١٠)[٢٢] ، وتُتظهر البيانات الرسمية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[٢٣] أن مجموع المعونات الإقتصادية (٢٠٠٤-٢٠٠٩) تجاوز ٢مليار دولار بالإضافة إلى تخصيص ٣٥ مليون دولار للتعليم و٢٥ مليون دولار لبرامج دعم الديمقراطية من إجمالي المعونة السنوية البالغ ٢٥٠ مليون دولار[٢٤].

البرنامج العسكري

تقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية إلى (أصدقائها) في العالم، بلغت عام ٢٠٠٤، ٤,٨ مليار دولار بما يعادل ٢٣٪ من إجمالي المساعدات الموجه للعالم، وتشمل المعونات العسكرية ثلاثة برامج (حسب بيانات ٢٠٠٤)[٢٥]:

١. التمويل العسكري الخارجي (FMF) مخصص للمنح التي تمكن الحكومات من الحصول على معدات عسكرية أمريكية، ومعظمها موجه لدعم الاحتياجات الأمنية لإسرائيل ومصر، وبلغ ٤,٦ مليار دولار في٢٠٠٤،أي ما يقرب من ٩٥٪ من إجمالي المعونات العسكرية.

---

٢١ سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر(١٩٩٠- ٢٠٠٥)،القاهرة، ٢٠١٠،ص٥٧

٢٢ جريدة الأهرام المصرية، المعونةالأمريكية لمصر لن تتأثر بانتخابات الكونجرس، عدد الأربعاء ١٠ نوفمبر ٢٠١٠

٢٣ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الشراكة المصرية الأمريكية « الإنجازات المشتركة خلال الخمس سنوات الماضية ٢٠٠٤-٢٠٠٩، متاح على الرابط:

http://goo.gl/qrWWJ

٢٤ جريدة الشروق المصرية، المعونة، الأمريكية لمصر بلا شروط في ٢٠١٠، عدد السبت ٢٠٠٩/٩/١٢

http://goo.gl/MF6bX

٢٥ كيرت تارنوف – لاري نويلز، المساعدات الخارجية: نظرة عامة تمهيدية لبرامج وسياسات الولايات المتحدة، سبق ذكره

٢. برنامج التعليم العسكري الدولي والتدريب (IMET) يوفر التدريب لضباط وعسكريين أجانب، وتبلغ تكلفته ٩١ مليون دولار.

٣. صناديق حفظ السلام تخصص لتدريب القوات الأفريقية، وجيش أفغانستان. بإجمالي حوالي ١٢٥ مليون دولار.

بشكل عام يتمتع برنامج المعونة العسكرية لمصر بثبات كبير ويبلغ ١،٣ مليار دولار سنوياً، ويتضمن الحصول على الأسلحة وترقية وتحسين المعدات الموجود وعقود الصيانة والمتابعة الدورية[٢٦].

يتم تزويد مصر ببعض الأسلحة التي تحتاجها مثل طائرات (F16)، والطراز المطور منها (F-16C/D)، وطائرات هيليكوبتر بوينج طراز شينوك (CH-47D)، وطائرات الإنذار المبكر(E-2C) التابعة لشركة نورثروب غرومان (Northrop Grumman Corp)، وأنظمة مراقبة الطائرات وصواريخ باتريوت للدفاع الجوي المنتجة من شركة لوكهيد وريثيون (Lockheed and Raytheon Co) التي تعتبر أكبر مورد للبنتاجون من حيث المبيعات.

ومن أهم بنود البرنامج العسكري، الدبابة ابرامز إم ١ إيه١(Abrams Battle tankM1A1) والتدريب عليها، وتشير التقارير لخطط الحصول على ١٢٠٠ دبابة العام الحالي، وتتحمل شركة جنرال ديناميكس (General Dynamics Corp) تنفيذ المشروع[٢٧].

وفي مقابل تلقي ٧,٨ مليار دولار مساعدات عسكرية فس الفترة من (١٩٩٩-٢٠٠٥)، فقد أنفقت مصر في نفس الفترة حوالي ٣,٨ مليار دولار لشراء أسلحة أمريكية، تقسم كالتالي[٢٨]:

السلاح / الخدمة	طائرات	صواريخ	بواخر	مركبات	أجهزة صيانة	أجهزة اتصال	أسلحة ذخائر	معدات تقنية	تدريبات ودراسات و منشات
النسبة	٪١٤	٪٩	٪٨	٪١٩	٪١٥	٪١٠	٪٩	٪٩	٪٩

جدول (٢) نسب الأسلحة المختلفة التي تم شرائها من الولايات المتحدة (١٩٩٩-٢٠٠٥)

---

٢٦ جيرمي شارب، مصر في مرحلة انتقالية (Egypt in Transition)، سبق ذكره

٢٧ التليرجراف، المساعدات الأمريكية لمصر أغلبها للجيش، ٢٩يناير٢٠١١، متاح على الرابط:
http://goo.gl/zdvNI

٢٨ تقرير صادر عن مكتب محاسبة الإنفاق الحكومى (GAO)، بعنوان: (حاجة الدولة ووزارة الدفاع لتقييم كيف يحقق برنامج التمويل العسكري لمصر أهداف السياسة الخارجية والأمن للولايات المتحدة) State and DOD Need to Assess How the Foreign Military Financing Program for Egypt Achieves U.S. Foreign Policy and Security Goals، واشنطن، أبريل٢٠٠٦، متاح على الرابط:
http://goo.gl/l4lLm

ويوضح الجدول (٣) مخصصات المعونة الأمريكية الإقتصادية والعسكرية، وإجمالي القيمة بالمليون دولار في السنوات العشر الأخيرة[٢٩].

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مساعدات إقتصادية	٦٩٣	٧٧٥	٦١٥	٥٧١	٥٣٠	٤٩٥	٤٥٥	٤١٢	٢٠٠	٢٥٠
مساعدات عسكرية	١٢٩٧	١٣٠٠	١٣٠٠	١٢٩٢	١٢٨٩	١٣٠٠	١٣٠٠	١٢٨٩	١٣٠٠	١٣٠٠
الإجمالي	١٩٩٠	٢٠٧٥	١٩١٥	١٨٦٣	١٨١٩	١٧٩٥	١٧٥٨	١٧٠١	١٥٠٠	١٥٥٠

ج- الأهمية النسبية للمعونة الأمريكية لمصر

لا شك أن الحفاظ على علاقات سياسية واقتصادية جيدة مع الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى يمثل أهمية بالغة لأي دولة؛ وبالنسبة لمصر؛ تمثل الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول، والمساهم الأكبر في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية سواء في صورة استثمارات مباشرة وغير مباشرة أو في صورة منح ومعونات.

وبالنسبة للولايات المتحدة تمثل مصر بثقلها الحضاري والسياسي أهمية خاصة في سياستها الخارجية وملفات الشرق الأوسط، كما تستفيد تجارياً بمكاسب ٢ مليار دولار في المتوسط سنويا، بالإضافة لطبيعة مصر كقاعدة تنطلق منها الشركات الأمريكية لسوق الشرق الأوسط[٣٠].

يتفق الكثير من الباحثين أن للمعونة الأمريكية دورا معتبراً في الحفاظ على استقرار الإقتصاد المصري[٣١]، وحتى خلال فترة التسعينات وبداية الألفية الجديدة التي شهدت تراجع حجم المعونة – سواء بتناقص قيمتها الإسمية أو نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في مصر بصورة كبيرة[٣٢]– ظلت هذه المعونة تحتفظ بنصيب الأسد بين باقي المعونات التي تتلقاها مصر، فبيانات البنك الدولي تشير خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٤ استحواذ المعونة الأمريكية على نسبة ٤٣،٢٥٪ من إجمالي المساعدات المقدمة لمصر من دول لجنة المعونة من أجل التنمية، بل إن العام ٢٠٠٤ بلغت نسبتها ٥٩،٨٪ من إجمالي المعونات المقدمة من تلك الدول[٣٣].

ويوضح الجدول رقم (٤) والشكل (٢) نسبة المعونة الأمريكية إلى إجمالي المعونات المقدمة لمصر، وإلى إجمالي موارد النقد الأجنبي على الترتيب ١٩٧٩-٢٠٠٧[٣٤].

---

29 http://goo.gl/R7ako

٣٠ أحمد خليل الضبع .التعاون الإقتصادي واقعه وآفاقه ومستقبله. مجلة السياسة الدولية عدد١٣٤.القاهرة.أكتوبر١٩٩٨. ص١٥٥

٣١ زينب عبدالعظيم. الإقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة١٩٨١-١٩٩١.سبق ذكره . ص:١٤٥

٣٢ سارة محمد الدمرداش. أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر(١٩٩٠- ٢٠٠٥).القاهرة. ٢٠١٠.ص٩٠-٩١

٣٣ علي محمد علي. المساعدات الإقتصادية المدنية الخارجية لمصر أثارها على الإقتصاد المصري(١٩٩١-٢٠٠٤). سبق ذكره. ص ٨١-٨٢

٣٤ سارة محمد الدمرداش. أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر- سبق ذكره - ص٩١-٩٤

السنوات	إجمالي المعونات الرسمية لمصر (مليون دولار)	المعونة الأمريكية (مليون دولار)	نسبة المعونة الأمريكية إلى إجمالي المعونات المقدمة لمصر (٪)
١٩٧٥-١٩٧٨	٢٢٣٦	٣٤٣	١٥
١٩٧٩-١٩٨٩	١٥٤٦	٨٤٠	٥٥
١٩٩٠-١٩٩٩	٣٠٣٤	٧٩٨	٣٠
٢٠٠٠-٢٠٠٧	١١٩١	٥٧٢	٤٧

جدول(٤): متوسط نسبة المعونة الأمريكية إلى إجمالي المعونات المقدمة لمصر (١٩٧٥-٢٠٠٧)

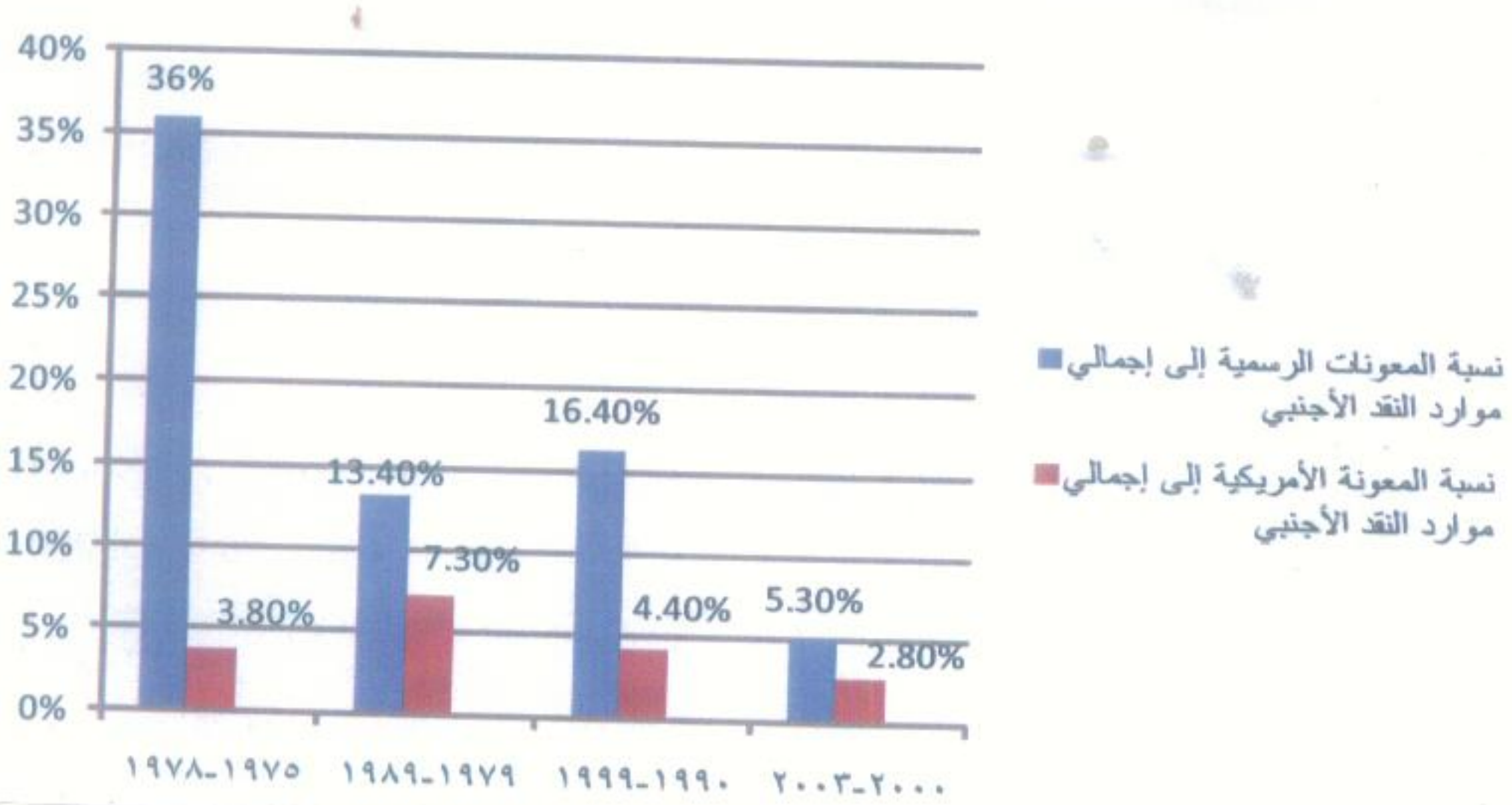

شكل (٢): الأهمية النسبية للمعونة الأمريكية إلى إجمالي موارد النقد الأجنبي
(متوسط فترات)

ويمكن من البيانات السابقة ملاحظة الآتي:

١. بلغت قيمة المعونة الأمريكية لمصر ذروتها بعد توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٩، وحرص الإدارة الأمريكية على تحسين أحوال الإقتصاد المصري رغبة في تثبيت الأوضاع في المنطقة والترويج لمشروع التسوية، تواكب ذلك مع إنخفاض المعونات الأخرى نتيجة لتوقف الدول العربية عن تقديم معونات لمصر ومقاطعتها بعد اتفاقية كامب ديفيد؛ مما رفع من نسبة المعونة الأمريكية إلى إجمالي المعونات المقدمة لمصر.

٢. تراجعت نسبة المعونة الأمريكية إلى باقي المعونات في التسعينات رغم عدم إنخفاضها بشكل كبير نتيجة لحصول مصر على ما يزيد عن ٥ مليارات جنيه في بداية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي.

٣. على الرغم من خطط تخفيض المعونة في السنوات العشر الأخيرة إلا أنها ما زالت تحتفظ بما يقرب من نصف إجمالي المعونات المقدمة لمصر مما يبرهن على أهميتها.

٤. بشكل عام إنخفض اسهام المعونات الخارجية في موارد النقد الأجنبي كنتيجة لتقليل الإعتماد على المعونات وتشجيع التجارة والإستثمارات الأجنبية، وهو ما ينطبق على المعونة الأمريكية[٣٥].

٥. على الرغم من تراجع اسهام المعونات في موارد النقد الأجنبي، إلا أن المعونة الأمريكية مازالت تحتفظ بثقل نسبي حيث تسهم بما يعادل حوالي ٥٠٪ من مجمل إسهام المعونات الأخرى مجتمعة.

ثانياً: المعونة الأمريكية .... كشف حساب

على مدار أكثر من ثلاثة عقود، والجدل حول برنامج المعونة الأمريكية لمصر لا ينتهي، فكثيراً مما تتعالى الأصوات المطالبة بالتخلي عن هذه المعونة باعتبارها أداة تحكم وضغط على السياسة المصرية سواء السياسات الإقتصادية الداخلية، أو مواقف مصر من قضايا دولية وإقليمية معينة، بالإضافة أن هذه المعونة تعود بالنفع على الولايات المتحدة أكثر مما تجني منها مصر.

على الطرف الآخر يرى البعض أن مصر لا تتعرض لضغوط من الإدارة الأمريكية ولا تستجيب لهذه الضغوط إذا تعرضت لها، كما أن للمعونة الأمريكية آثاراً إيجابية على الإقتصاد المصري وعلى برامج تطوير القوات المسلحة.

من هذا المنطلق مدى دقة هذه الآراء، حيث نستعرض بداية وجهة النظر الإقتصادية في قضية المعونات الخارجية والآراء المؤيدة والمعارضة لها، ثم نناقش دوافع الولايات المتحدة لتقديم هذه المعونة ومدى الاستفادة التي تجنيها، والآثار الإيجابية لها على بعض مؤشرات الإقتصاد والتنمية البشرية في مصر.

أ- المعونات الخارجية بين مؤيد ومعارض

على الرغم من التدفقات النقدية التي تمنحها المعونات للدول النامية وإسهامها في مشاريعها التنموية إلا أنها مازالت محل خلاف بين من يؤيدها ومن يعارضها، وبشكل عام نجمل آراء الفريقين على النحو التالي:

آراء المؤيدين

يعتقد هذا الفريق أن المعونة تقوم بسد فجوات الموارد المحلية بما يساعد على تحقيق معدل النمو الإقتصادي المطلوب[٣٦]، ويمكن تلخيص[٣٧] أهم دوافع هذا الفريق في:

---

٣٥ سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر – سبق ذكره، ص٩١-٩٣

٣٦ سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر- سبق ذكره – ص١٥

٣٧ علي محمد علي، المساعدات الإقتصادية المدنية الخارجية لمصر أثارها على الإقتصاد المصري، سبق ذكره، ص٣٢-٣٣

١. استمرا اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول النامية، وزيادة معدل هذه الفجوة عن قدرة الدول النامية لمواكبة هذا المعدل.

٢. توفر تدفقات المعونة للدول النامية دعماً مهماً لإحتياطي العملات الأجنبية بها.

٣. تعتمد الدول النامية بشكل كبير على المعونات الخارجية في مجال توفير التكنولوجيا اللازمة للتصنيع والموادالأولية والغذائية، مما يحافظ على استقرار مستوى الإستثمار في هذه الدول.

٤. تستفيد الدول النامية من تأخرها في برامج التعليم والصحة والبيئة – على الرغم من توفر رؤوس الأموال لديها- من برامج المنح الموجهة لهذه القطاعات مما يساعدها على تحقيق التنمية المطلوبة.

آراء المعارضين

تشير إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى أن ١٠٪ فقط من قيمة المعونات يتم توجيهها لتوفير احتياجات المواطنين الأساسية في الدول النامية[٣٨]، من هنا يعتمد المعارضون للمعونات الأجنبية على أنها لا تحقق ما ينتظر منها ويؤكدون على بعض الأمور، أهمها:

١. المعونات تعزز تبعية الدول النامية للدول صاحبة المعونة؛ حيث تصيبها بالتراخي عن عمليات التنمية الحقيقية، كما أن هذه المعونات في الغالب تتجه لعلاج الخلل قصير الأجل في ميزان المدفوعات دون النظر للسياسات الخاطئة مما يدخل هذه الدول في حلقة مفرغة تدفعها لمزيد من التبعية والإعتماد على المعونات.

٢. تقدم الدول المانحة في الغالب آلات وتكنولوجيا لا تناسب طبيعة الدول النامية من حيث اعتمادها على رأس المال الكبير دون العمالة الكبيرة، ويفرض ذلك على الدولة المتلقية للمعونة أن تظل مرتهنة للدولة المانحة للتدريب وتشغيل وصيانة هذه الآلات وينعكس ذلك على احتياطيات النقد الأجنبي في الدول النامية.

٣. غالبية الدول النامية المعتمدة على المعونات لم تتغير أحوالها بشكل ملحوظ، فيما يتعلق بمستوى المعيشة والرعاية الصحية وغيرها من مستويات التنمية المطلوبة.

٤. تضطر الدول المتلقية لتنفيذ سياسيات اقتصادية قد لا تلائمها استجابة لضغوط من الدول والهيئات المانحة مما ينعكس سلبا على تحقيق معدلات التنمية التي كانت تتوقعها[٣٩].

ويتضح من العرض السابق أن لكل فريق مبرراته وأسبابه المنطقية؛ لذا يلزم دراسة حالة كل معونة طبقاً لظروفها الخاصة وسياقها التاريخي والسياسي والإقتصادي ومبررات ودوافع طرفي المعونة، الدولة / الجهة المانحة من ناحية، والدولة المتلقية من ناحية أخرى.

---

٣٨ علي محمد علي، المساعدات الإقتصادية المدنية الخارجية لمصر أثارها على الإقتصاد المصري، سبق ذكره، ص٣٤

٣٩ زينب عبدالعظيم ، الإقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة١٩٨١-١٩٩١، سبق ذكره، ص:١٢٩

فحتى مشروع مارشال – الذي يعتبر نواة لفكرة المعونات الخارجية – مازال تقييمه محل خلاف بين الإقتصاديين؛ فيرى البعض أنه حقق نجاحاً واستعادت أوربا بسببه قدرتها الإنتاجية، وأعاد الحياة للتجارة بين الدول الأوربية، بينما يذهب أخرون أن نجاح مشروع مارشال يرجع للجهود المحلية الأوربية التي انعكست على حجم الإستثمارات في معظم دول أوربا[٤٠].

ب- أسباب تقديم المعونة الأمريكية لمصر واستفادة الولايات المتحدة منها

تتنوع أوجه إستفادة الولايات المتحدة من تقديم المعونة لمصر، فهناك أسباب سياسية وأخرى اقتصادية؛ و مهما كانت الأهداف المعلنة من تقيدم المعونة إلا أن مصالح الولايات المتحدة التي تجنيها من وراء المعونة تطل بين شروط وبنود هذا البرنامج.

وقد حددت الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) في السنوات الأخيرة جوهر الأهداف التشغيلية للمساعدات الخارجية التي تقدمها:

١. تعزيز التنمية التحويلية، ولا سيما في مجالات الحكم والقدرات المؤسسية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية.
٢. تقوية الدول الضعيفة.
٣. تقديم المساعدة الإنسانية.
٤. دعم المصالح الأميركية الجيوستراتيجية، وخاصة في العراق وأفغانستان وباكستان والأردن ومصر، وإسرائيل.
٥. تخفيف من العلل العالمية والدولية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

ويمكن إجمال أهم الدوافع الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية للولايات المتحدة من وراء تقديم المعونة فيما يلي:

الدوافع الإقتصادية

تحقق الولايات المتحدة مكاسب إقتصادية من استمرار برنامج المعونة، فشروط البرنامج وأولويات توجيهه تصب في صالح دعم الإقتصاد الأمريكي حتى ذهب البعض أن استمرا المعونة بما تحتويه من شروط مجحفة تتعلق باستخدام خبراء أمريكيين ووسائل نقل أمريكية وغير ذلك يحول المعونة لتصبح معونة للولايات المتحدة وليس العكس[٤١]! ومن أهم الأمثلة التي توضح ذلك ما يلي:

١. من الشروط المتعلقة ببرنامج الدعم السلعي، تنص اتفاقية المعونة على أن (السلع الممولة من هذه المنحة أو القروض سيكون أصلها ومنشؤها الولايات المتحدة الأمريكية، فيما عدا ما تحدده الوكالة في خطابات التنفيذ وتعليمات الشراء للسلع وما قد يتم

---

٤٠ حازم الببلاوي، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر(سلسلة عالم المعرفة) المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، ٢٠٠٠،ص:٢٠-٢١

٤١ حسين شحاته، المعونة الأمريكية لمصر..الإستغناء الممكن، دراسة على موقع إخوان أون لاين، القاهرة ٢/١/٢٠٠٨

الإتفاق عليه بخلاف ذلك كتابة)[٤٢]، يتضح من هذا النص أن مصر مجبرة على شراء هذه السلع المحددة بشرط كونها أمريكية المنشأ، وبالتأكيد يحقق ذلك فوائد ومزايا للولايات المتحدة؛ حيث لا يلتزم موردي السلع من الطرف الأمريكي بأسعار السوق التنافسية مما يؤدي لإنخفاض القيمة الحقيقية للمساعدات[٤٣].

٢. نظراً لأهمية هذا البرنامج – الإستيراد السلعي- بالنسبة للإدارة الأمريكية فقد حافظ على تماسكه ولم يتعرض بشكل يذكر لخطط خفض المعونة التي طالت البرامج التنموية والمشروعات رغم أن هذه البرامج هي أساس منح المعونة؛ ويشير تقرير مكتب المحاسبة الأمريكية إلى أنه خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٣ استفادت حوالي ٦٥٠ شركة مصرية من هذا البرنامج حيث تم استيراد سلع بقيمة ١،١ مليار دولار أمريكي قدرت بحوالي ٩٩٨ مليون دولار وفقاً لبيانات الوكالة الدولية، أي أن الإقتصاد الأمريكي استرد حوالي ١٠٪ من قيمة المعونة على هيئة أرباح خلال نفس فترة تقديمها؛ ولذلك وُصف هذا البرنامج داخل مجلس الشيوخ الأمريكي نفسه باعتباره برنامج ابتزازي!![٤٤]

٣. تشترط المعونة تحمل الولايات المتحدة نفقات الشحن البحري للسلع المقدمة كمعونة وأن يتم الشحن على سفن أمريكية، ويلاحظ أن هذه النفقات تظهر في الموازنة العامة للولايات المتحدة باعتبارها مخصصات معونة، لا باعتبارها دعم للصادرات مثلاً، أي أن الولايات المتحدة تستفيد من برنامج المعونة في دعم شركات النقل والشحن البحري لديها[٤٥].

٤. يمثل برنامج المعونة الغذائية – القانون العام ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية- المرتبة الرابعة في مخصصات المعونة ويعتبر أهم وسائل دعم المزارعين الأمريكيين، ولا يخفى تأثيره على توسيع التجارة الخارجية للولايات المتحدة وزيادة صادراتها الزراعية. وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه المحاصيل ضرورة أساسية لمصر في ظل التزايد السكاني ومشكلات الفقر، أي أن لها منفعة حدية عالية، لا تمثل للولايات المتحدة سوى « فائض « أي أن لها منفعة حدية صفر تقريبا[٤٦].

٥. تشترط المعونة حصول الولايات المتحدة على حصة عادلة من أي زيادة في مشتريات التجارة الزراعية لمصر، مما يعني إهدار لحق مصر في الإختيار بين البدائل المختلفة في السوق واضطرارها لشراء منتجات أمريكية المنشأ أعلى سعراً[٤٧]؛ حيث تقدر بعض المصادر ارتفاع الأسعار الأمريكية بنسبة ٤٠٪-٦٠٪ عن أسعار السوق العالمية[٤٨].

---

٤٢ دينا جلال ابراهيم، دور وأثار المعونة الإقتصادية الأمريكيةعلى الإقتصاد المصري- ،ص١٤١

٤٣ زينب عبدالعظيم ، الإقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة١٩٨١-١٩٩١،القاهرة ١٩٩٤، ص:١٢٨

٤٤ سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر- سبق ذكره – ص٦٧-٦٨

٤٥ دينا جلال ابراهيم، دور وأثار المعونة الإقتصادية الأمريكيةعلى الإقتصاد المصري- ،ص١٤٢-١٤٣

٤٦ سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر- سبق ذكره – ص٦٩-٧٠

٤٧ جلال ابراهيم، دور وأثار المعونة الإقتصادية الأمريكيةعلى الإقتصاد المصري- ،ص150-151

٤٨ أحمد خليل الضبع، التعاون الإقتصادي واقعه وآفاقه ومستقبله، مجلة السياسة الدولية عدد١٣٤،القاهرة،أكتوبر١٩٩٨، ص١٥

بالإضافة لكل ما سبق، فإن مصر بها أكبر بعثة في العالم للمعونة الأمريكية، سجلت مصروفاتها رقما قياسياً عام ٢٠٠٣ يبلغ ٧٣ مليون دولار لأغراض الإقامة والتدريب، وعام ٢٠٠٦ حوالي ٢٤ مليون دولار لأجور العاملين والمزايا. كما تتمتع كافة البرامج التابعة للمعونة بإعفاء من الضرائب المقررة في مصر وإعفاء موظفيها من ضرائب الدخل والشراء وغيرها[٤٩].

الدوافع السياسية والاستراتيجية

ينص الفصل ٥١١ من قانون الأمن المتبادل في فقرته الثانية على على أنه(لا يجوز منح أية مساعدات اقتصادية أو فنية لأية دولة من الدول اذا كانت هذه المساعدة لا تدعم أمن الولايات المتحدة)[٥٠]، إذاً فهناك أهمية بالغة للمصالح السياسية للولايات المتحدة تدفعها لتقديم ثاني أكبر معونة لمصر منذ منتصف السبعينات؛ ويمكن تلخيص أهم الدوافع السياسية والإستراتيجية في الآتي:

١. الحفاظ على مسار التسوية:

تلتزم الولايات المتحدة بشكل معلن بأمن إسرائيل، ولا شك أن من أهم أسباب التوتر مع نظام الثورة كان بسبب مواقف من اسرائيل ورفض إقامة علاقات معها؛ ومن هنا لا يخفى على احد الإرتباط بين نهج التسوية الذي اعتمده الرئيس السادات وبين استئناف العلاقات وبدء برنامج المعونة؛ فكانت مكافأة للنظام المصري ورغبة في تجاوز آثار الحرب ليشعر المواطن بأثر عملية السلام ، كما كانت تعويض عن قطع المعونات العربية التي توقفت بسبب اتفاقية كامب ديفيد.

وقد أكدت وثائق لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس أن استراتيجية المعونة لمصر تهدف لتحقيق مستويا معيشة ملائمة لتأكيد أهداف السلام، و يمكن تلخيص مسارات توظيف المعونة لدعم مسار التسوية في مسارات ثلاثة :

المسار الأول : وضع الإطار النظري الذي يمهد لهذا التعاون، حيث قامت الوكالة المريكية للتنمية بتمويل دراسة عام ١٩٩٧ عن أوجه التعاون المحتمل بين مصر وإسرائيل ورصد مبلغ ٥٠ مليون دولار لتمويل هذا البرنامج.

المسار الثاني : الدعم المالي والفني لمجريات التطبيع، مثل مشروع المزرعة التجريبية في السنطة بالغربية لعمل أبحاث مشتركة بين البلدين عام ١٩٧٩

المسار الثالث : إعطاء أولوية في مخصصات المعونة لمنطقة القناة دون غيرها من المناطق ،فكانت أول معونة مقدمة لمصر لتطهير القناة وإعادة تعميرها، حتى بلغت حصة منطقة القناة حتى منتصف ١٩٧٧ حوالي ٢٣٣ مليون دولار من إجمالي ٢٣٤،٥ مليون دولار بما يعادل ٩٩،٤٪ من إجمالي المعونات ذلك الوقت.

---

٤٩ سارة محمد الدمرداش. أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر- سبق ذكره – ص٧٠-٧٢

٥٠ زينب عبدالعظيم . الإقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة١٩٨١-١٩٩١.القاهرة ١٩٩٤. ص:١٣٧

وتمثل هذه المنطقة بعدا خاصاً، فإعادت تعميرها يضمن جدية مصر في عملية السلام وعدم نيتها الدخول في حرب مقبلة، بالإضافة لأهميتها قي التجارة الدولية[٥١].

وبشكل عام يمكن القول أن المعونة الأمريكية لمصر منذ توقيعها تسير في خط مواز لسير معاهدة السلام وتعتمد بشكل أساسي على موقف مصر من معاهدة السلام[٥٢].

٢. المصالح الإستيراتيجية والأمنية للولايات المتحدة في المنطقة:

شهدت فترة حرب الخليج أعلى درجات التنسيق بين مصر والولايات المتحدة، زادت فيها قناعة الإدارة الأمريكية بدور مصر الهام في المنطقة بالإضافة لأهمية الحفاظ على منابع النفط وآمان قناة السويس.

وتشير الوثائق الإستراتيجية الصادرة عقب حرب الخليج عن البيت الأبيض والبنتاجون إلى محاور هامة:[٥٣]

الأول : الإلتزام بأمن اسرائيل وضمان تفوقها النوعي والإلتزام بأمن الدول الصديقة ومن بينها مصر

الثاني : الحفاظ على السلام المصري الإسرائيلي واعتباره مصلحة أمريكية

الثالث : الاستفادة من الدور الريادي لمصر في دعم الإستقرار في المنطق

الرابع : التعاون مع مصر في مواجهة التهديدات الموجهة إلى الأصدقاء المشتركين

الخامس : تحديث القوات المسلحة المصرية لتخفيف العبء عن الإقتصاد المصري بما يمكنها من القيام بدور في الشرق الوسط.

وبناءاً على ما سبق تم إلغاء ديون مصر العسكرية، فارتفع بذلك مجمل المعونة العسكرية حتى عام ١٩٩٨ إلى ٤٠ مليار دولار، ولم تتعرض المعونة العسكرية لبرامج الخفض نظراً لتماشيها مع الأهداف السابقة، في حين تعرضت البرامج التنموية لخطط الخفض.

ويبين تقرير صادر عن مكتب محاسبة الإنفاق الحكومى (GAO)[٥٤]، بعنوان: (حاجة الدولة ووزارة الدفاع لتقييم كيف يحقق برنامج التمويل العسكري لمصر أهداف السياسة الخارجية والأمن للولايات المتحدة) State and DOD Need to Assess How the Foreign Military Financing Program for Egypt Achieves U.S. Foreign Policy and Security Goals، أن المساعدات الأمريكية لمصر "تساعد في تعزيز الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة". وأوضحت أن من بين المصالح الأمريكية التي تم خدمتها نتيجة تقديم مساعدات لمصر:

---

٥١ دينا جلال ابراهيم، دور وأثار المعونة الإقتصادية الأمريكيةعلى الإقتصاد المصري- ،ص١٢٣-١٣٦

٥٢ حسين معلوم، المعونة الأمريكية لمصر الواقع والآفاق،مجلة السياسة الدولية، عدد١٣٠،القاهرة، أكتوبر١٩٩٧،ص١١١

٥٣ محمدقدري سعيد، أمن الشرق الأوسط في الحوار المصري الأمريكي،سبق ذكره، ص:١٤١

٥٤ متاح على الروابط:

http://goo.gl/euYgL - http://goo.gl/Pj3Bz

- سماح مصر للطائرات العسكرية الأمريكية باستخدام الأجواء العسكرية المصرية، ومنحها تصريحات على وجه السرعة لـ٨٦١ بارجة حربية أمريكية لعبور قناة السويس خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، وتوفيرها الحماية اللازمة لعبور تلك البوارج.
- قيام مصر بتدريب ٢٥٠ عنصرا في الشرطة العراقية، و٢٥ دبلوماسيا عراقيا خلال عام ٢٠٠٤.
- أقامت مصر مستشفى عسكريا، وأرسلت أطباء إلى قاعدة باجرام العسكرية في أفغانستان بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، حيث تلقى أكثر من ١٠٠ ألف مصاب الرعاية الصحية.

٣. الحفاظ على توازنات القوى داخل المنطقة بما يخدم التوجهات الأمريكية:

لاشك أن من مصلحة الولايات المتحدة ضمان استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط ضمن الإطار وتوازنات القوى التي تخدم رؤيتها، وتضمن المعاهدة اعتماد القوات المسلحة المصرية على السلاح الأمريكي بشكل رئيسي، كما تضمن للولايات متابعة برامج التسليح المصري سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نذكر هنا تدخل الولايات المتحدة ضد توجهات استقلالية للمشير الراحل محمد عبدالحليم أبوغزالة «وزير الدفاع الأسبق»، الذي سعى لعقد صفقات تسلح مع دول أخري، خاصة كوريا، ويذهب البعض لقوف واشنطن وراء الاطاحة به من منصبه بدعوي سعيه الي امتلاك أسلحة كيماوية.[٥٥]

يمكن القول إذاً بشكل عام أن المعونة الأمريكية تعتبر من أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، يتم توجيهها وفق أهداف الولايات المتحدة الإستراتيجية سواء كانت اقتصادية او سياسية أو عسكرية أو استخبارية،[٥٦] فمع الانتشار الواسع لبرامج المعونة في مصر وتغطيتها لقطاعات واسعة وأنشطة عديدة يسهل عملية جمع المعلومات والبيانات التي تحتاجها الإدارة الأمريكية.

ويشير بعض الباحثين لدور هيئة المعونة في التعاقد مع مئات من الأفراد والشركات على مشروعات بتسهيلات هائلة وصلت إلى إقراضهم بفائدة مؤجلة ١,٥٪، بأقل كثيرًا عن الفائدة في البنوك المصرية، مما كون طبقة مرتبطة بمصالح مع الولايات المتحدة[٥٧]، ومتوافقه على أهدافها المتعلقة بمشروع التسوية والتطبيع وأصبح لها من النفوذ ما يجعلها مؤثرة في توجيه التشريعات وعقد إتفاقيات، مثل اتفاقيات البترول والغاز والكويز والسياحة مع الكيان الصهيوني، وأدخلت الشتلات الزراعية الإسرائيلية إلى مصر[٥٨].

ج- أهم الآثار الإيجابية للمعونة الأمريكية في مصر (١٩٩٠-٢٠١٠)

٥٥ ربيع شاهين، لغز المساعدات الأمريكية إلى مصر، الأهرام الإقتصادي، القاهرة ١٣ فبراير٢٠١٢، متاح على الرابط:
http://goo.gl/nCnhG

٥٦ كيرت تارنوف – لاري نويلز، المساعدات الخارجية، سبق ذكره

٥٧ مصطفى عبيد وخليل العنانى وصلاح شرابى، مستقبل المعونة الأمريكية لمصربعد ثورة يناير، بوابة الوفد الإكترونية، القاهرة 8أكتوبر2011، متاح على الرابط:
http://goo.gl01/yjX

٥٨ محمد عصمت سيف الدولة، الكتالوج الأمريكي لمصر، القاهرة مارس 2009 دراسة منشورة على الرابط
http://goo.gl/hWkbl

ساهمت المعونة الأمريكية في تجاوز آثار عشرة سنوات من الحرب، وساعدت على سد الفجوة في احتياطيات النقد الأجنبي، كما لعبت دوراً هاما في مشاريع البنية التحتية وتوفير الحاصلات الزراعية الإستيراتيجية وإدخال طرق الزراعة الحديثة.

وعلى المستوى السياسي لم تقدم مصر تنازلات فيما يتعلق بقضاياها الاستراتيجية، وتتبُع تصويت مصر في مجلس الأمن على القضايا التي تمسها ومقارنته بتصويت الولايات المتحدة يُظهر استقلالية القرار المصري وعدم خضوعه أو تطويعه، بل إن الفترة التي شهدت ذروة المعونة الأمريكية في عقد الثمانينات كانت نسبة الإتفاق بين مواقف الطرفين في مجلس الأمن حوالي ٦٠٪[٥٩].

ونتناول فيما يلي تأثير المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر(الصحة والتعليم تحديداً)، بالإضافة لأثرها على النمو الإقتصادي والمتغيرات الإقتصادية الكلية (حجم الإدخار- الإستثمار- حجم الصادرات) وذلك خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٠

أثر المعونة على التنمية البشرية

تُعرّف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات البشر وتهتم بتوفير ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في أن يحيا الناس حياة خالية من العلل، وتوفير الموارد التي تمكنهم من العيش في مستوى كريم، وأن يكتسبوا المعرفة. وقد زاد الإهتمام بهذا التوصيف منذ مطلع التسعينات ومن ثم تتابعت تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن حالة التنمية البشرية في العالم.

وتتعدد مؤشرات التنمية البشرية بين مؤشرات اقتصادية (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي)، ومؤشرات اجتماعية (الصحة- التعليم- السكان- ومؤشرات البنية الأساسية).

١. قطاع الصحة:

يوضح الجدول رقم (٥) التغير في نصيب قطاع الصحة من إجمالي المعونة والاستثمارات الحكومية[٦٠].

السنة	نصيب ق الصحة من إجمالي المعونة الأمريكية	نصيب ق الصحة من إجمالي الاستثمارات الحكومية
١٩٩٠	٢,٦٢	٢,٤٧
١٩٩١	١,٣٥	٢,٣٧
١٩٩٢	٣,٨٩	٢,٣٧
١٩٩٣	٤,١٩	٢,٦١
١٩٩٤	٥,٤٣	٢,٨١
١٩٩٥	٦,٤٧	٢,٧٣
١٩٩٦	٦,٠٦	٣,٠١

٥٩ زينب عبدالعظيم، الإقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة١٩٨١-١٩٩١، سبق ذكره، ص:٢٠٥

٦٠ سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر- سبق ذكره – ص١٠٢-١٠٧

١٩٩٧	٤,٨٩	٣,٥٧
١٩٩٨	٢,٢١	٤,٣٤
١٩٩٩	٤,٦٧	٥,٤٨
٢٠٠٠	٥,٠٣	٦,٣٠
٢٠٠١	٤,٣٩	٥,٨١
٢٠٠٢	١١,٤٥	٤,٨٥
٢٠٠٣	٤,٥٨	٤,٥١
٢٠٠٤	١٠,٤٧	٤,٦١
٢٠٠٥	٤,٦٠	٤,٨٠
٢٠٠٦	١١,٦٨	٤,٣٤
٢٠٠٧	٥,٧٩	٣,٤٣

جدول (٥): نصيب قطاع الصحة من إجمالي المعونة الأمريكية والاستثمارات الحكومية (٪) ١٩٩٠-٢٠٠٧

يلاحظ الزيادة في نسبة قطاع الصحة من إجمالي المعونة في الألفية الجديدة، وإن كانت حصتها مازالت قليلة نسبياً، ويقارن الشكل رقم (٣) بين مدى التوافق بين الإنفاق الحكومي والمعونة في نصيب قطاع الصحة[٦١].

شكل: (٣) نصيب قطاع الصحة من اجمالي ارتباطات المعونة ومن الإستثمارات الحكومية (متوسط فترات)

يظهر الإتجاه الإيجابي نحو زيادة مخصصات برنامج الصحة في المعونة، مع عدم التنسيق

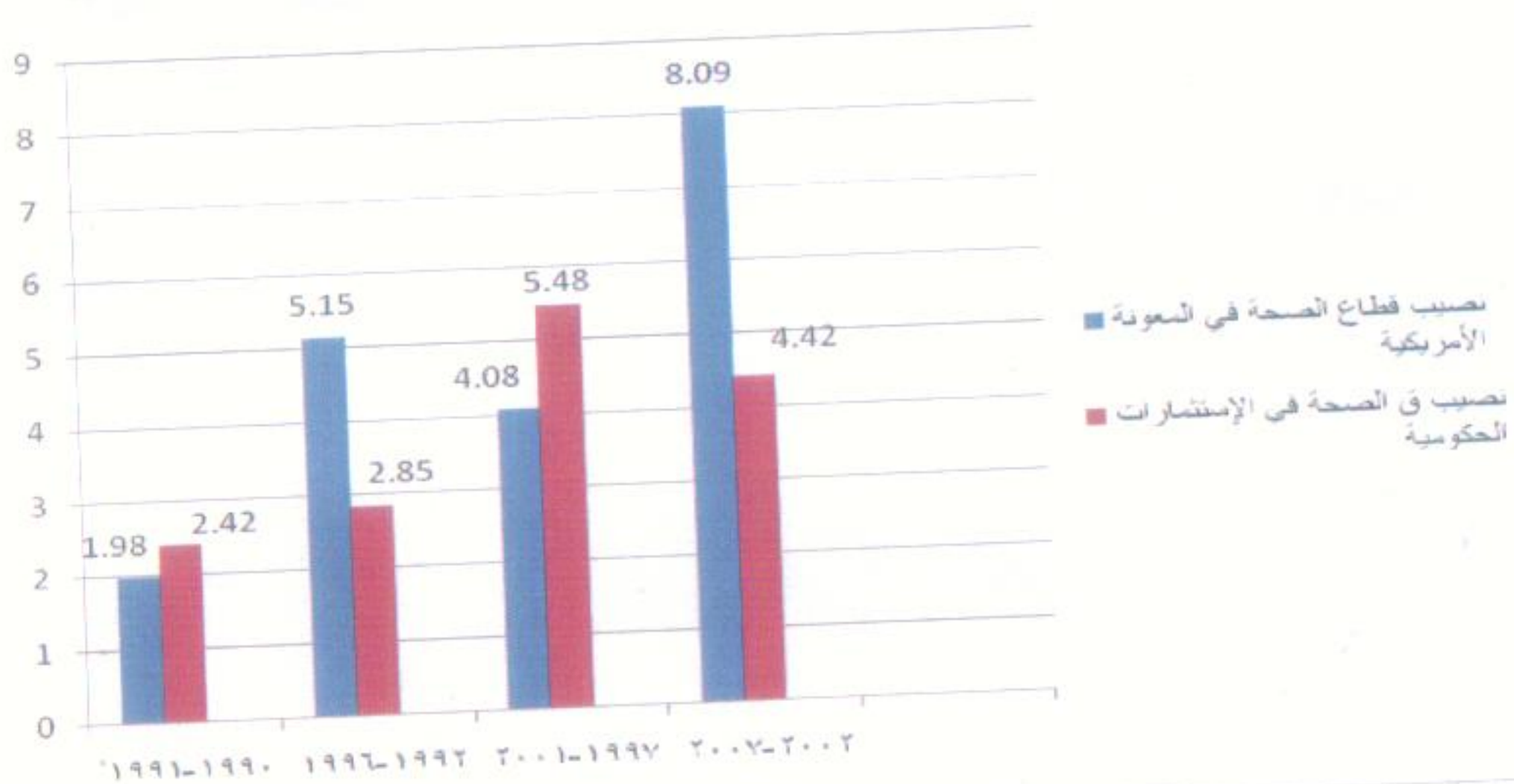

بين الاستثمارات الحكومية والمعونة، فالعلاقة تبادلية وليست تكاملية، أي يتم توجيه المعونة لسد ثغرات الانفاق الحكومي وليس زيادة الانفاق لتحسين معدلات الأداء.

٦١ نفس المرجع ١٠٨

وتظهر بيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[٦٢] إسهام برنامج المعونة في السنوات الخمس الأخيرة في قطاع الصحة والتي تتمثل في:

١) تجديد ٢٤٥ عيادة صحية.

٢) ٢٦٪ انخفاض في عدد وفيات الأطفال الرضع.

٣) ٣١٪ انخفاض في عدد وفيات الأطفال دون الخامسة.

٤) ١٦٪ انخفاض في معدل وفيات النساء الحوامل.

٥) زيادة قدرها ٩٢٪ في تغطية التحصين ضد الأمراض الرئيسية لجميع أطفال المصريين.

٦) تطوير بعض المستشفيات والعيادات في إطار برنامج القومي لمكافحة الأمراض المعدية.

٢. قطاع التعليم

بدراسة التغير في نصيب قطاع التعليم من إجمالي المعونة الموضح في الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٤)، يمكن ملاحظة الآتي:

١) يظهر أن منذ العام ٢٠٠٣ وقطاع التعليم يحظى بزيادة كبيرة من إجمالي المعونة وهو ما يتفق مع السياسات الأمريكية التي تعمل على نشر التعليم بعد أحداث سيبتمبر على فرض أن ذلك يقضي على بيئة الإرهاب.

٢) يظهر أيضا مثل قطاع الصحة عدم التنسيق بين المعونة من ناحية وبين الاستثمارات الحكومية من جهة أخرى، وقد تكون الحكومة تعتمد على مخصصات المعونة فتحدد بالتالي إنفاقها السنوي.

وبالنسبة لبيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الخاصة بالتعليم، فتوضح أنه تم خلال السنوات الخمس الأخيرة[٦٣]:

١) بناء ٣٤ مدرسة لزيادة التحاق الفتيات بالمدارس في المناطق المحرومة، مما أدى إلى إلتحاق ١٣٦٠٠ من الطالبات.

٢) إنشاء مكتبات في جميع المدارس الحكومية تتضمن عدد كتب بلغ ٢٤ مليون كتاب.

٣) مشاركة ١٦٠٠٠ مدرسة ابتدائية في برنامج لتحسين الأداء يقوم على معايير مصرية قومية.

٤) حصول ٩٢١ طالب على البكالوريوس أو الدرجات العليا في الجامعات الأمريكية والجامعة الأمريكية بالقاهرة.

---

٦٢ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية . الشراكة المصرية الأمريكية « الإنجازات المشتركة خلال الخمس سنوات الماضية ٢٠٠٤-٢٠٠٩

http://goo.gl/nLuQ3

٦٣ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية . الشراكة المصرية الأمريكية « الإنجازات المشتركة خلال الخمس سنوات الماضية ٢٠٠٤-٢٠٠٩. متاح على الرابط:

http://goo.gl/zsjdX

السنة	نصيب ق التعليم من إجمالي المعونة الأمريكية	نصيب ق التعليم من إجمالي الاستثمارات الحكومية
١٩٩٠	٣,٦٤	٤,١٠
١٩٩١	٠,٨٨	٤,٠٩
١٩٩٢	٢,٣٤	٥,٤٥
١٩٩٣	١,٠٤	٧,٠٣
١٩٩٤	٢,٢٣	٨,٠٧
١٩٩٥	٢,٤٤	٨,٧٥
١٩٩٦	٣,٠٩	٧,٦٢
١٩٩٧	٥,٧٧	٧,٠١
١٩٩٨	٢,٠٢	٨,٠٣
١٩٩٩	٠,٢١	٨,٢٥
٢٠٠٠	٧,٩٣	٨,٩٤
٢٠٠١	٤,٥٩	٩,٩٣
٢٠٠٢	...	١٠,٦٩
٢٠٠٣	٩,٨٨	٨,٠١
٢٠٠٤	١٢,٣١	٥,٩٥
٢٠٠٥	٥,١٣	٥,٤٧
٢٠٠٦	٢٨,٠٨	٤,٨٤
٢٠٠٧	١٩,٩٠	٥,٠١

جدول (٦): التغير في نصيب قطاع التعليم منإجمالي المعونة ومن الاستثمارات الحكومية (٪) ١٩٩٠-٢٠٠٧

شكل: (٤) نصيب قطاع التعليم من اجمالي ارتباطات المعونة ومن الإستثمارات الحكومية (متوسط فترات)

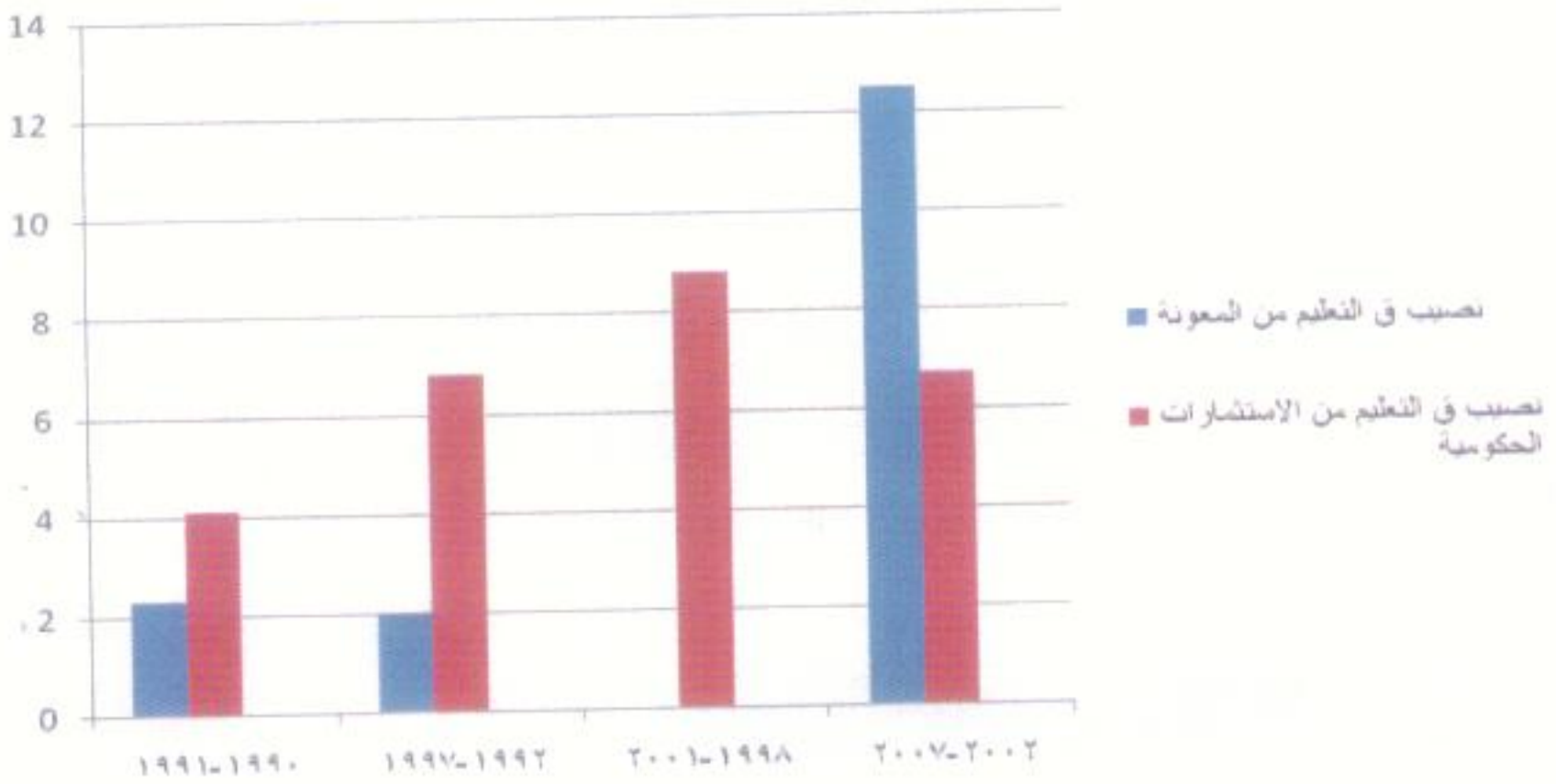

يمكن القول أن قطاعي التعليم والصحة حظيا بزيادة في السنوات الأخيرة ولكنها أقل من المطلوب، ولا يمكن إغفال ارتباط هذا التحسن بأهداف الإدارة الأمريكية المتعلقة بالحرب

على الإرهاب وتبني برامج يشعر بها المواطن، كما أن المساهمة في هذين المجالين مازالت بعيدة عن تطوير بنية حقيقية وتقتصر على التدريب والإرشاد في أغلب الأحوال، وتتركز على دعم القطاع الخاص والإصلاحات المالية المرتبطة ببرامج الخصخصة[٦٤]، بالإضافة لشروط تتعلق بالتقدم في مشروع تحديد النسل، و(تطوير) مناهج التعليم حسب الرؤية الأمريكية.

٣. أثر المعونة على النمو الإقتصادي وبعض المتغيرات الكلية

خلال الفترة من ١٩٩١- ٢٠٠٤، تخلص دراسة حديثة إلى وجود علاقة طردية بين المعونة من جانب ومعدل النمو الإقتصادي وحجم الإستثمار والصادرات من جانب آخر خلال الفترة المحددة. ولكن مع تحقق قانون تناقص الغلة أي أنها زيادة متناقصة، فيظهر التأثير الإيجابي الطردي للمعونة على النمو نتيجة زيادة حجم الاستثمار والصادرات[٦٥].

وتوضح بيانات الوكالة الأمريكية إسهامات المعونة في السنوات الخمس الأخيرة على معدل النمو[٦٦]:

١) إنشاء هيئة حماية المستهلك.

٢) تعزيز نظام حقوق الملكية الفكرية، بتقليص فترة تسجيل العلامة التجارية من ٤٨ إلى ١٢ شهر، ومن ٦٠ إلى ٣٤ شهر للحصول على براءة اختراع.

٣) زيادة في ايرادات الضرائب بنسبة ٤٠٪ في عام واحد نتيجة اصلاح الهيكل الضريبي.

٤) زيادة تراكمية تبلغ ٢١٦٪منذ عام ٢٠٠٤ في عدد المقترضين لتمويل مشاريع صغيرة.

٥) منح ٢٩٦ من شركات القطاع الخاص ٤١٥ مليون دولار لتمويل واردات من الولايات المتحدة.

---

٦٤ سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر- سبق ذكره – ص١١٧

٦٥ علي محمد علي، المساعدات الإقتصادية المدنية الخارجية لمصر أثارها على الإقتصاد المصري، سبق ذكره، ص٣٤

٦٦ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية . الشراكة المصرية الأمريكية « الإنجازات المشتركة خلال الخمس سنوات الماضية ٢٠٠٤-٢٠٠٩، متاح على الرابط:

http://goo.gl/P9YKw

ويمكن إجمال نفقات المعونة على القطاعات المختلفة في الجدول التالي[٦٧]:

القطاع	المخصصات مليار دولار	ملاحظات
النمو الإقتصادي	١٥,٧	برنامج الخصخصة-الخدمات المصرفية والتمويل العقاري- تطوير الموانئ وإجراءات الجمارك-قطاع الزراعة- حماية التراث الثقافي-تحسين إدارة الموارد الطبيعية(النيل-البحر الحمر-التلوث الحضري والصناعي- كفاءة الطاقة).
الصحة	٠,٩٨٣٩	برنامج تنظيم الأسرة-برنامج الصحة الإنجابية-مكافحة الأمراض المعدية والمستوطنة والأوبئة
التعليم	١,١٤	تدريب المعلمين والمدراء-بناء المدارس في الريف-المكتبات المدرسية- نظم إدارة المعلومات
البنية التحتية	٥,٧٥	المرافق- مشروعات البنية التحتية
الديمقراطية والمجتمع المدني	١,١٣	الإصلاح القضائي(المحاكم والتعليم القانوني)-المنظمات الشعبية-التدريب الصحفي والإعلام المرئي- زيادة فرص النساء والفئات المحرومة من العدالة

جدول (٧) مخصصات المعونة الأمريكية في الفترة من (١٩٧٥-٢٠١٠)

ثالثاً: مستقبل المعونة في مصر الثورة

مع قيام ثورة يناير وسقوط نظام مبارك أصبح ملف المعونة الأمريكية مطروحاً للنقاش مثل ملفات عديدة يعتبرها المصريون ميراث حقبة مبارك (وربما السادات أيضا)، ولاشك أن المزاج العام لا يقبل استمرار نمط من العلاقة مع الولايات المتحدة يراها غالبية المصريين تنتقص من سيادة واستقلال القرار المصري[٦٨]، وقابلة للتأثر بالضغط الأمريكي في ظل اعتماد مصر على القمح الأمريكي، واعتماد القوات المسلحة بشكل أساسي على برنامج المعونة العسكرية، مع غياب أي إرادة سياسية حقيقية لتوفير بدائل وخيارات أخرى، تبقي القرار الوطني المصري وأمنها القومي بعيداً عن الإرتهان لمشروطية المعونة الأمريكية.

ويبدو أن هذا الملف لن ينتظر انتهاء المرحلة الإنتقالية؛ فقضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، وإحالة الملف لسلطات التحقيق وما تبعه من تفتيش لمقار منظمات أمريكية تعمل في مصر، ثم إحالة ١٩ امريكياً للمحاكمة-بينهم ابن وزير النقل الأمريكي- كل ذلك طرح الأسئلة المؤجلة حول مستقبل المعونة وطبيعة العلاقات المقبلة مع الولايات المتحدة.

٦٧ الموقع الرسمي لهيئة المعونة:
http://goo.gl/SXYDc

٦٨ يعارض حوالي 7 من كل 10 مصريين شملهم استطلاع أجرته مؤسسة جالوب في ديسمبر 2011 المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، كما يعارضون إرسال مساعدات مباشرة لمنظمات المجتمع المدني، في الوقت الذي توافق نفس النسبة تقريباً على الدعم العربي كبديل عن المعونة الأمريكية. راجع الرابط:
http://goo.gl8/OXrg

ولاستشراف مستقبل المعونة، نشير لمحددات الموقف الأمريكي من استمرار البرنامج وفق تحقيقه المصالح الأمريكية المتمثلة في:

١) الحفاظ على أمن إسرائيل من خلال إلتزام مصر بمعاهدة السلام، وتأمين حدودها مع غزة. والواقع أن مصر تعرضت لضغوط معلنة أمريكية - إسرائيلية فيما يخص هدم الأنفاق وإحكام الحصار حول غزة إنتهاءاً بالجدار العازل بين مصر وغزة ! وقد ظهر هذا واضحاً في مشروع قانون لمجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١١، ينص على ربط المعونة بتقديم الخارجية الأمريكية تأكيدها على قيام مصر بالزاماتها المتعلقة بمعاهدة السلام ومكافحة الإرهاب[٦٩]، بل وطالب بعض نواب الكونجرس بإلزام مصر توجيه جزء من المعونة العسكرية لتسيير دوريات عسكرية رقابية على الحدود مع غزة وإلا توقفت المعونة، بزعم عدم التعاون في وقف تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة[٧٠]. بالإضافة لذلك، لعبت مصر دورا رئيسيا في تسويق مشروع التطبيع والتسوية، وشكلت داعماً رئيسيا لمواقف الرئيس أبو مازن مقابل التضييق على حركة حماس، ولم تتم هذه التحركات بمعزل عن الأجندة التي تتبناها الولايات المتحدة في المنطقة.

٢) الإمتيازات المترتبة على تقديم المعونة لمصر، فالمعونة ليست هبة بقدر ما هي علاقات ومنافع متبادلة، لذا حذر رئيس هيئة الأركان العسكرية الأمريكية المشتركة (مارتن ديمبسي Martin Dempsey) في جلسة استماع للكونجرس، حذر أن قطع المعونة يفقد الولايات المتحدة ما تتمتع به من مزايا باعتبار المعونة (ضمان) لاستخدام القوات الأمريكية المجال الجوي المصري، وامتيازات العبور بقناة السويس[٧١]، ومن الناحية الإقتصادية تستفيد الولايات المتحدة من ربط المعونة بالتقدم في برنامج الخصخصة، وتبني سياسات السوق الحرة، ودعم القطاع الخاص مقابل تقليص وتفكيك القطاع العام.

٣) تضمن المعونة للولايات المتحدة بقاء القوات المسلحة المصرية تحت السيطرة، فبرنامج المعونة يجعل القدرة التسلحية للجيش المصري رهينة الرؤية الأمريكية لتوازنات القوى بالمنطقة، ويجعلها على إطلاع مباشر ودائم بتوجهات القوات المسلحة وعقيدتها وخططها المستقبلية، وهذا ما حذر منه (مارتن ديمبسي) في جلسة الكونجرس المشار إليها، فقد حذر من أن خطورة قطع المعونة هي إبعاد الأجيال القادمة في الجيش المصري عن الولايات المتحدة[٧٢].

٤) توفر المعونة الأمريكية غطاءاً لعمل العشرات وربما المئات من فرق جمع المعلومات في مصر، فبيانات قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والصناعة والاستثمار والنقل يتم جمعها بصورة كاملة تحت غطاء الدراسات المشتركة، وتصبح متاحة للحكومة

---

٦٩ جيرمي شارب، مصر في مرحلة انتقالية (Egypt in Transition)، سبق ذكره.

٧٠ مصطفى عبيد وخليل العنانى وصلاح شرابى، مستقبل المعونة الأمريكية لمصربعد ثورة يناير، بوابة الوفد الإكترونية، القاهرة ٨أكتوبر٢٠١١، متاح على الرابط:

http://goo.gl01/yjX

٧١ إيجيبت إندبيندنت، متاح على الرابط:

http://goo.gl2/JrtU

٧٢ نفس المرجع

الأمريكية. نتفهم إذن تصريح (ديفيد وولش)، مساعد وزير الخارجية الأمريكية «إن قطع المعونة سيكون ضارا جدا بمصالحنا القومية».[٧٣]

أما فيما يتعلق بالموقف المصري، فمن الهام الإشارة إلى:

١) لا تمثل المعونة الإقتصادية تهديد حقيقي للإقتصاد المصري في حال توقفها، حيث لا تمثل أكثر من ١٧٪ من إجمالي قيمة المعونة، أي يمكن اعتبار المعونة عسكرية في مجملها. صحيح لا يمكن تجاهل الأزمة الإقتصادية التي تمر بها مصر في المرحلة الإنتقالية، إلا أن الإعتماد على قيمة المعونة الإقتصادية لتجاوز هذه الأزمة يحتاج مراجعة خاصة مع خضوعها لأولية الإنفاق الأمريكي وليس أولويات الإقتصاد المصري.

٢) لا يمكن تجاهل أهمية القمح الأمريكي في المرحلة الحالية، خاصة مع سياسات تخفيض زراعة القمح المصري، التي مارست الولايات المتحدة ضغوطا من أجل تطبيقها، حيث اشترطت سياسة التصدير بقدر الإستيراد (**policy of exporting so as to import**) زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل المصدرة للخارج[٧٤]، مما أفقد مصر حقها في الحفاظ -والتوسع- في زراعة المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح، وهو ما يضع مصر أمام تحدي توفير مصادر بديلة لتوفير القمح، مع تبني سياسات اكتفاء ذاتي في المستقبل.

٣) تمثل المعونة العسكرية أهمية كبيرة للقوات المسلحة المصرية، حوالي ثلثي الإنفاق العسكري المصري خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٥)، كما أن اعتماد الجيش المصري على السلاح الأمريكي بشكل شبه حصري لسنوات طويلة يجعل من الصعب التخلي فجأة عن برامج التعاون العسكري لاستمرار الحاجة للتدريب والصيانة.

تفسر المحددات السابقة سبب تمسك الطرفان باستمرار برنامج المعونة بالرغم من التوترات السياسية، كما تعكس سر مواقف البنتاجون التي تعتبر أكثر هدوءا من مواقف الكونجرس، وأكثر حرصاً على استمرار المعونة باعتبارها تعكس مصالح استراتيجية مشتركة بين الطرفين. وهو ما يجعل احتمال تجاوز التهديدات بقطع المعونة حفاظاً على مصالح حقيقية للولايات المتحدة هو الإحتمال الأرجح، خاصة وأنه لا يُتوقع مواقف تصادمية مع الولايات المتحدة في ظل المواقف المعلنة من التيارات السياسية في مصر بعد الثورة.

الخلاصة

بعد التحليل السابق لنشأة وتطور برنامج المعونة الأمريكية لمصر، وهيكلة هذه المعونة وأهم برامجها، بالإضافة لدوافع الولايات المتحدة التي تجعلها مستمرة في تقديم معونة بهذا الحجم سنويا، ثم دراسة آثر هذا البرنامج على بعض مؤشرات التنمية البشرية والمتغيرات الإقتصادية الكلية، يمكننا استخلاص أهم إيجابيات وسلبيات هذا البرنامج في العناصر التالية:

---

٧٣ مصطفى عبيد وخليل العنانى وصلاح شرابى. مستقبل المعونة الأمريكية لمصربعد ثورة يناير. بوابة الوفد الإكترونية. القاهرة ٨أكتوبر٢٠١١. متاح على الرابط:

http://goo.gl01/yjX

٧٤ آريان ناصيف. هل تساعد المعونة الأمريكة مصر؟ دراسة منشورة على الرابط:

http://goo.gl/C92rc

الإيجابيات

١) ساهمت في تمويل بعض القطاعات والأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية، مع تقديم القروض بشروط ميسرة، كما ساهمت في توفير بعض المواد الغذائية مثل القمح وبعض المنتجات الحيوانية بشروط أكثر تيسيرا من السوق التجارية[٧٥].

٢) ساهمت المعونة بشكل جيد في تخفيف عبء البنية الأساسية من صرف صحي وإسكان ومرافق عامة ومشروعات الطاقة.

٣) ساهمت في دعم ميزان المدفوعات من خلال ما وفرته من واردات رأسمالية ووسيطة في إطار برنامج الاستيراد السلعي.

٤) اتجاه المعونة في السنوات الأخيرة لزيادة دعم مجالات الصحة والتعليم .

٥) تستفيد مصر بشكل كبير من المعونة العسكرية في الحصول على بعض الأسلحة النوعية وتدريب الظباط المصريين.

السلبيات

١) تناقصت الأهمية النسبية للمعونة في السنوات الأخيرة مع تناقص قيمتها الفعلية وتراجع نصيبها إلى إجمالي موارد النقد الأجنبي وتراجع نصيب الفرد منها.

٢) الشروط المهيمنة على المعونة تخرج المعونة عن إطارها وتحولها أحيانا كثيرة إلى عبء.

٣) يتم تحديد أولويات إنفاق المعونة حسب أولويات الإدارة الأمريكية وليس أولويات التنمية في مصر، وغياب التنسيق بين برنامج المعونة وأولويات خطط الحكومة المصرية للتنمية.

٤) تستخدم الولايات المتحدة المعونة كورقة ضغط سياسي، فيتم زيادة أو خفض قيمتها حسب مواقف أو شروط معينة تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية (مثال حرب الخليج – الاتفاق مع البنك الدولي وبرنامج الخصخصة).

٥) خطط خفض المعونة تتجه في الغالب للبرامج التنموية بينما تحافظ برامج أخرى أكثر أهمية للولايات المتحدة على ثبات نسبي في حصتها.

٦) تظهر تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة سوء توزيع مخصصات المعونة على المناطق والمحافظات في مصر وعدم مراعاة أولويات ذلك[٧٦]. وتجدر الإشارة إلى أن ١٦٠ ألف رجل أعمال يملكون ٤٠ ٪ من ثروة مصر وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧و يحصلون على ٧٠ ٪ من الناتج المحلى السنوى مقابل ٣٠٪ للعاملين بكافة تصنيفاتهم[٧٧].

٧) الرقابة الأمريكية المباشرة على إنفاق المعونة في مصر والإستعانة بعدد ضخم من

---

٧٥ لمزيد من التفصيل انظر: دينا جلال، المعونة الأمريكية لمصر أم لأمريكا؟، كتاب الأهرام الإقتصادي، القاهرة، ١٩٨٨

٧٦ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية مصر٢٠٠٨،ص٤٢، و تقرير التنمية البشرية مصر٢٠٠٥، ص٧٧-١٠٩

٧٧ محمد عصمت سيف الدولة، الإقتصاد المفترس، القاهرة 2011، مقال منشور على موقعه الخاص، متاح على الرابط: http://goo.gl9/kqS2

الخبراء الأمريكان، واقتطاع مبالغ هائلة من قيمة المعونة نفسها كنفقات على العاملين بهيئة المعونة بمصر، سجلت مصروفاتها رقما قياسياً عام ٢٠٠٣ بلغ ٧٣ مليون دولار لأغراض الإقامة والتدريب، وعام ٢٠٠٦ حوالي ٢٤ مليون دولار لأجور العاملين والمزايا.

٨) وإجمالاً لم ينتج عن المعونة تنمية اقتصادية حقيقة، أو تغير في أوضاع الفقر والأمية والصحة يتناسب مع حجمها، أو حتى يبرر الضغوط الأمريكية المصاحبة لها، مما يدفع البعض للقول أنها كانت معونة للنظام الحاكم، وطبقة رجال أعمال تسانده، وليست معونة تهدف لإصلاح أحوال المصريين.

والذي يخلص إليه الباحث في النهاية هو ضرورة إعادة النظر في ملف المعونة، وطرحه كـ(اتفاق) شراكة يحقق منفعة متبادلة ومتكافئة، وصياغة رؤية وطنية لتحرير القرار المصري الإقتصادي والسياسي من التبعية والإرتهان للقيود التي تفرضها المعونة والأوضاع التي أفرزتها على مدار أكثر من ثلاثة عقود.

إن مناقشة الشروط المجحفة المرتبطة بالمعونة وصياغة رؤية مشتركة مع الجانب الأمريكي -الحريص على استمرار المعونة- تتمثل في:

١. تعديل الشروط المقيدة الخاصة ببرامج المعونة الإقتصادية، بما يحفظ حق مصر في الإختيار بين البدائل الإقتصادية المتاحة وبما يخدم مصلحة شعبها.

٢. أن يتم تخصيص نفقات المعونة حسب أولويات التنمية في مصر وليس وفق شروط أمريكية.

٣. وضع تصور استراتيجي تكون فيه المعونة مصدراً لتطوير بعض القطاعات العسكرية والمدنية، وليست تبرعا يتم الحصول عليه سنويا باعتباره (أفضل من لا شيء).

٤. أن تتكفل الحكومة المصرية بمراقبة إنفاق مستحقات المعونة، وأن تقتصر بعثة المعونة في مصر على الحد الأدنى الضروري من الخبراء.

أما مصرياً، فعلى صانعِ القرار في الفترة المقبلة العمل على استراتيجية تتبنى خلق البدائل المناسبة اقتصاديا وعسكريا، تقوم على:

١. تبني خطط الإكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجة خاصة القمح، وعدم استمرار الإعتماد على برنامج المعونة.

٢. تشجيع وجذب الاستثمارات العربية والآسيوية، وتوسيع التعاون التجاري مع تلك الدول.

٣. استمرار التعاون العسكري مع الولايات المتحدة في إطار استقلال القرار الوطني، وإنهاء الوضع الحصري للولايات المتحدة كمصدر لتسليح الجيش المصري

٤. إحياء مشروع التصنيع الحربي، والتعاون في هذا المجال مع تركيا وباكستان والبرازيل على سبيل المثال.

قائمة المراجع

١) أحمد خليل الضبع،التعاون الإقتصادي واقعه وآفاقه ومستقبله، مجلة السياسة الدولية عدد١٣٤،القاهرة،أكتوبر١٩٩٨

٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية مصر٢٠٠٨،ص٤٢

٣) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية مصر٢٠٠٥، ص٧٧-١٠٩

٤) الأهـرام المصـرية، المعونةالأمـريكية لمصر لن تتأثر بانتخابات الكونجرس، عدد الأربعاء ١٠ نوفمبر ٢٠١٠

٥) آريان ناصيف، هل تساعد المعونة الأمريكة مصر؟ دراسة منشورة على الرابط:
http://goo.gl/C92rc

٦) إيجيبت إندبيندنت، متاح على الرابط:
http://goo.gl2/JrtU

٧) جريدة التليجراف، المساعدات الأمريكية لمصر أغلبها للجيش، ٢٩يناير٢٠١١، متاح على الرابط:
http://goo.gl/zd7Nl

٨) الشروق المصرية، المعونة الأمريكية لمصر بلا شروط في ٢٠١٠،

٩) عدد السبت ٢٠٠٩/٩/١٢
http://goo.gl/8qwj1

١٠) جيرمي شارب، مصر في مرحلة انتقالية (Egypt in Transition)، تقاريرخدمة أبحاث الكونجرس، واشنطن ١٨نوفمبر ٢٠١١ متاح على الرابط:
http://goo.gl/v4YI5

١١) حازم الببلاوي، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر،(سلسلة عالم المعرفة) المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، ٢٠٠٠

١٢) حسين شحاته، المعونة الأمريكية لمصر..الإستغناء الممكن، دراسة على موقع إخوان أون لاين، القاهرة ٢٠٠٨/١/٢

١٣) حسين معلوم، المعونة الأمريكية لمصر الواقع والآفاق،مجلة السياسة الدولية، عدد١٣٠،القاهرة، أكتوبر١٩٩٧

١٤) دينا جلال ابراهيم، دور وأثار المعونة الإقتصادية الأمريكيةعلى الإقتصاد المصري(١٩٧٥-١٩٨٣)، رسالة ماجيستير- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،القاهرة١٩٨٧

١٥) دينا جلال إبراهيم، المعونة الأمريكية لمصر أم لأمريكا ؟، كتاب الأهرام الإقتصادي، القاهرة،١٩٨٨

١٦) ربيع شاهين، لغز المساعدات الأمريكية إلى مصر، الأهرام الإقتصادي، القاهرة ١٣ فبراير٢٠١٢، متاح على الرابط:
http://goo.gl/nCnhG

١٧) زينب عبدالعظيم ، الإقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة١٩٨١-١٩٩١-رسالة دكتوراة،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة ١٩٩٤

١٨) سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر (١٩٩٠- ٢٠٠٥) رسالة ماجيستير- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة، ٢٠١٠

١٩) علي محمد علي، المساعدات الإقتصادية المدنية الخارجية لمصر أثارها على الإقتصاد المصري (١٩٩١-٢٠٠٤)، رسالة ماجيستير- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة، ٢٠٠٨

٢٠) كيرت تارنوف - لاري نويلز، المساعدات الخارجية: نظرة عامة تمهيدية لبرامج وسياسات الولايات المتحدة (**Foreign Aid: An Introductory Overview of U.S. Programs and Policy**)، تقاريرخدمة أبحاث الكونجرس، واشنطن، ١٥أبريل ٢٠٠٤، متاح على الرابط:

http://goo.gl/oBQBE

٢١) محمد عصمت سيف الدولة، الإقتصاد المفترس، القاهرة ٢٠١١، مقال منشور على موقعه الخاص، متاح على الرابط

http://goo.gl/9kqS2

٢٢) محمد عصمت سيف الدولة، الكتالوج الأمريكي لمصر، القاهرة مارس ٢٠٠٩ دراسة منشورة على الرابط :

http://goo.gl/hWkbl

٢٣) محمد قدري سعيد، أمن الشرق الأوسط في الحوار المصري الأمريكي، مجلة السياسة الدولية عدد ١٣٤،القاهرة، أكتوبر١٩٩٨

٢٤) مصطفى عبيد وخليل العنانى وصلاح شرابى، مستقبل المعونة الأمريكية لمصر بعد ثورة يناير، بوابة الوفد الإكترونية، القاهرة ٨أكتوبر٢٠١١، متاح على الرابط:

http://goo.gl/01yjX

٢٥) مكتب محاسبة الإنفاق الحكومى (**GAO**)، (حاجة الدولة ووزارة الدفاع لتقييم كيف يحقق برنامج التمويل العسكري لمصر أهداف السياسة الخارجية والأمن للولايات المتحدة) **State and DOD Need to Assess How the Foreign Military Financing Program for Egypt Achieves U.S. Foreign Policy and Security Goals**، واشنطن، أبريل٢٠٠٦، متاح على الرابط:

http://goo.gl/l4lLm

٢٦) هشام ياسين،الولايات المتحدة تعلن زيادة المعونة لمصر ٢٠٪، جريدة المصري اليوم،عدد ٢٠١٠/١١/١٠

http://goo.gl/xY2mf

٢٧) الموقع الرسمي لهيئة المعونة:

http://goo.gl/SXYDc

٢٨) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الشراكة المصرية الأمريكية « الإنجازات المشتركة خلال الخمس سنوات الماضية ٢٠٠٤-٢٠٠٩، متاح على الرابط:

http://goo.gl/P9YKw

هذا العدد

بدأ برنامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر منتصف السبعينيات، كـ(حافز) للمُضي في مسار التسوية، و(بديل) عن السلاح والقمح (وبالتالي النفوذ!) السوفيتي. إن المتأمل في حصاد أكثر من ثلاثة عقود -هي عمر هذا البرنامج- لا يتردد في التسليم بأنه أقرب إلى (اتفاق تعاون) عن كونه (معونات ومساعدات)؛ فما حصدته الولايات المتحدة من مكاسب اقتصادية، ومكاسب أمنية واستراتيجية – وهي الأهم- يفوق بكثير أي استفادة اقتصادية جزئية وظرفية نالتها مصر .

لم تكن الولايات المتحدة إذاً صاحبة (اليد العُليا) التي تُعطِي، ولم تكن مصر صاحبة (اليد السفلى) التي تأخذ! مع ذلك استُخدمت (المعونة) كورقة ضغط وابتزاز أمريكي على نظام الرئيس المخلوع، في الوقت الذي استخدم هو مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة كورقة مناورة لضمان الدعم الخارجي لنظامه.

يواجه المصريون بعد ثورتهم تحديات كبيرة وآمالٍ مشروعة، تُمثل فيها العلاقة مع الولايات المتحدة – والمعونة جزء منها - تحدياً خاصاً، يتعلق بحق المصريين في استقلال إرادتهم السياسية والاقتصادية، وتحرير قرارهم الوطني من أية ضغوط أو توازنات تنتقص من دور مصر الإقليمي، وثقلها السياسي والحضاري الذي طال انتظاره.

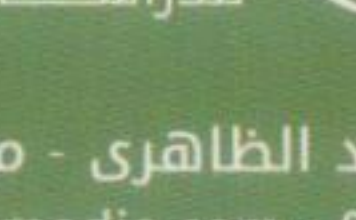

نهضة ميديا
للدراسات والأبحاث

نهضة ميديا : 3 أبو داوُد الظاهرى - مدينة نصر - القاهرة
موبيل : 01112189990 - research@nahdamedia.com